وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ :

دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)

من إعداد الطالبين:
- ✓ أسامة قدري
- ✓ أمل بوعكاز

إشراف الدكتور
-حمه عمير

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الوردي مشير	أستاذ محاضر –أ-	رئيســـــــا
حمه عمير	أستاذ محاضر –ب-	مشرفا ومقررا
سمير ايت يحي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2022

شكر وتقدير

أولا الشكر والحمد لله عز وجل على جميع النعم التي من بها علينا وعلى توفيقه لنا في إنهاء وتقديم العمل المتواضع

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف **"حمة عمير"** والذي نكن له الاحترام والتقدير ونشكره على جهوده وتعليماته وتوجيهاته لنا التي كانت لها صدى كبير في تصحيح وتوجيه ما جاء في هذه الدراسة.

كما نتوجه بموقور الشكر إلى جميع الأساتذة الذين درسونا طيلة مشوارنا الدراسي

والذين بفضلهم ولفضل الله عز وجل وصلنا إلى هذا المستوى ولا زلنا دوما بحاجة إلى توجهاتهم.

والشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

وأخيرا نوجه الشكر إلى جميع من قدموا المساعدة من قريب أو بعيد لإنهاء هذا العمل ولو بدعوة صادقة،

ألف شكر للجميع

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

-والدي الكريمين-

- إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم

-الى عائلتي الصغيرة زوجتي والكتكوتة ابنتي حفظهم الله ورعاهم

- كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث

أسامة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا وحبيبنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين وبعد :

الى من شجعني على الدراسة طوال عمري بها اعلو وعليها ارتكز القلب المعطاء نور عيني وضوء دربي الى من نذرت عمرها في اداء رسالة صنعتها من الصبر الى من كانت دعواتها وكلماتها رفيق التفوق **امي الغالية** امد الله في عمرها بالصالحات.

الى من شرفني بحمل اسمه الرجل الأبرز في حياتي الى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم والمعرفة الى القلب الكبير **والدي** أطال الله بقائه وألبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببره ورد جميله أهدي له ثمرة غرسه.

الى السند والساعد اخواتي (**وفاء , سرين , شفاء**)أزف لكم الاهداء حبًا ورفعتًا وكرامةً وفقكم الله في مشواركم الدراسي وجزاكم بالمثل.

الى من تحلوا بالأخاء وتميزوا بالوفاء وعشت معهن أجمل صور الأخوة والصداقة "**اسيا,اكرام**"

الى اساتذتي واهل الفضل علي الذين غمروني بالتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد وكل زملاء الدراسة دفعة 2022.

الى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية .

الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع ,سائلة الله العلي ان ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

امل

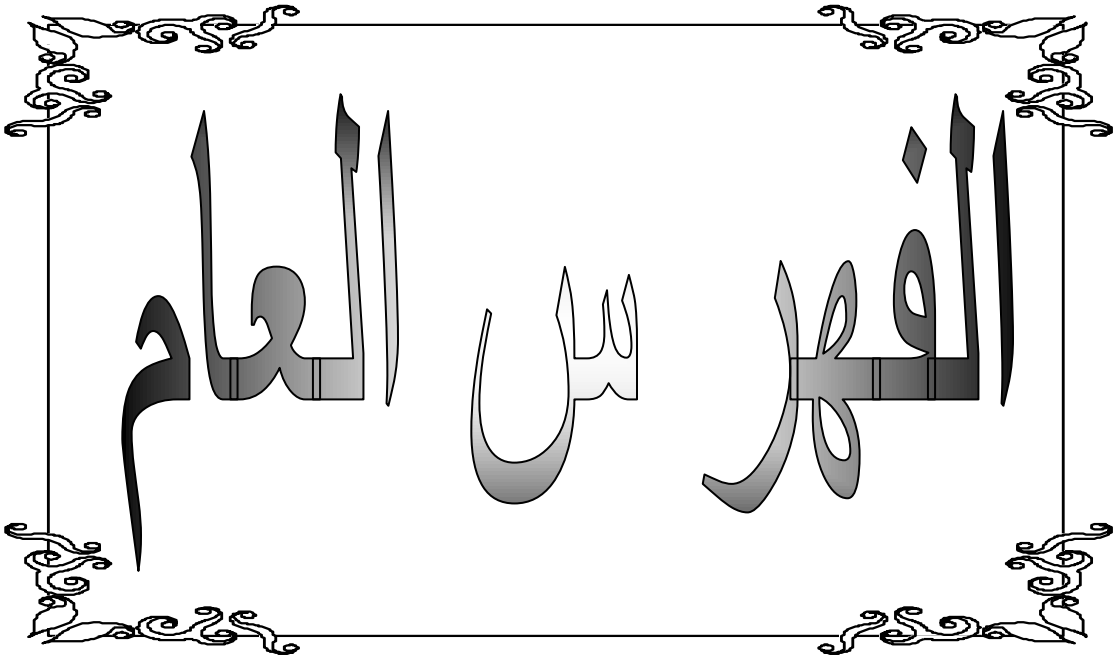
الفهرس العام

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
الاهداء	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	X
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الاطار النظري لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول الانفتاح التجاري	3
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري وأهمية وأهدافه	3
الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري	3
الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري	5
الفرع الثالث: أهداف الانفتاح التجاري	6
المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري	6
الفرع الأول: الانفتاح التجاري في النظرية الكلاسيكية	6
الفرع الثاني: الانفتاح التجاري في النظرية النيوكلاسكية	7
الفرع الثالث: الانفتاح التجاري في النظرية الاقتصادية الحديثة	9
المطلب الثالث: أشكال ومبررات الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه	11
الفرع الأول: أشكال الانفتاح التجاري	11
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	11
الفرع الثالث: أسباب الانفتاح التجاري	13
الفرع الرابع: مزايا وعيوب الانفتاح التجاري	14

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر	15
الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	15
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	18
الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الأول: المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الثالث: المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الرابع: المحددات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	20
الفرع الأول: دوافع الدولة المضيفة	20
الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة المرتبطة بالانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الأول: الدراسات المحلية ومقارنتها مع الدراسة الحالية	22
الفرع الأول: عرض أهم الدراسات المحلية	22
الفرع الثاني: مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية	24
المطلب الثاني: الدراسات العربية ومقارنتها مع الدراسة الحالية	25
الفرع الأول: عرض أهم الدراسات العربية	25
الفرع الثاني: مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية	27
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية ومقارنتها مع الدراسة الحالية	28
الفرع الأول: عرض أهم الدراسات الأجنبية	28
الفرع الثاني: المقارن بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	30
خلاصة الفصل الأول	31

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد:	33
المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها	34
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات	34
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.	34
الفرع الثاني: ترميز متغيرات الدراسة	34
الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات.	35
المطلب الثاني: تحليل تطورات معطيات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة	35
الفرع الأول: تطور الصادرات من السلع والخدمات	35
الفرع الثاني: تطور الواردات من السلع والخدمات	36
الفرع الثالث: تطور معدل الانفتاح التجاري.	37
المطلب الثالث: تطور معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة	37
الفرع الأول: تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	39
الفرع الثالث: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من إجمالي الناتج المحلي	40
المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة	41
المطلب الأول: مدخل للتعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	41
الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	41
الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج ARDL	42
المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذجARDL	42
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	42
الفرع الثاني: تحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج	44
المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ	46
الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج	46
الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test	47

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	48
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	50
المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي	50
الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج	50
الفرع الثاني: الشكل القياسي للنموذج	50
المطلب الثاني: نتائج **تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره**	51
الفرع الأول: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	51
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج ARDL وتحديد درجات الابطاء	52
الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية وإستقرار النموذج المقدر	53
المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ	56
الفرع الأول: نتائج إختبار الحدود	56
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	56
الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل	57
خلاصة الفصل الثاني	59
الخاتمة	61
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	مزايا وعيوب الانفتاح التجاري	14
(2-1)	المقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	24
(3-1)	المقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	27
(4-1)	المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	30
(1-2)	نتائج اختبارات الاستقرارية عند المستوى	51
(2-2)	نتائج اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول	52
(3-2)	نتائج اختبار LM test	53
(4-2)	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test	54
(5-2)	نتيجة اختبار الحدود F-Bounds Test	56
(6-2)	نتائج اختبار ARDL Error Correction Regression	57
(7-2)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.	58

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1986-2020	35
02	تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1986-2020	36
03	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986-2020	37
04	تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1986-2020.	38
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2020.	39
06	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر خلال الفترة 1986-2020.	40
07	تحديد نموذج ARDL الأمثل	53
08	نتائج إختبار CUSUM وCUSUM of Squares	55

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	69
02	إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)	70
03	إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (PP)	72
04	إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)	74
05	إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار (PP)	76
06	نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL	78
07	نموذج تصحيح الخطأ	79
08	العلاقة طويلة الاجل وإختبار الحدود	80
09	نتائج اختبارات صلاحية النموذج المقدر	81

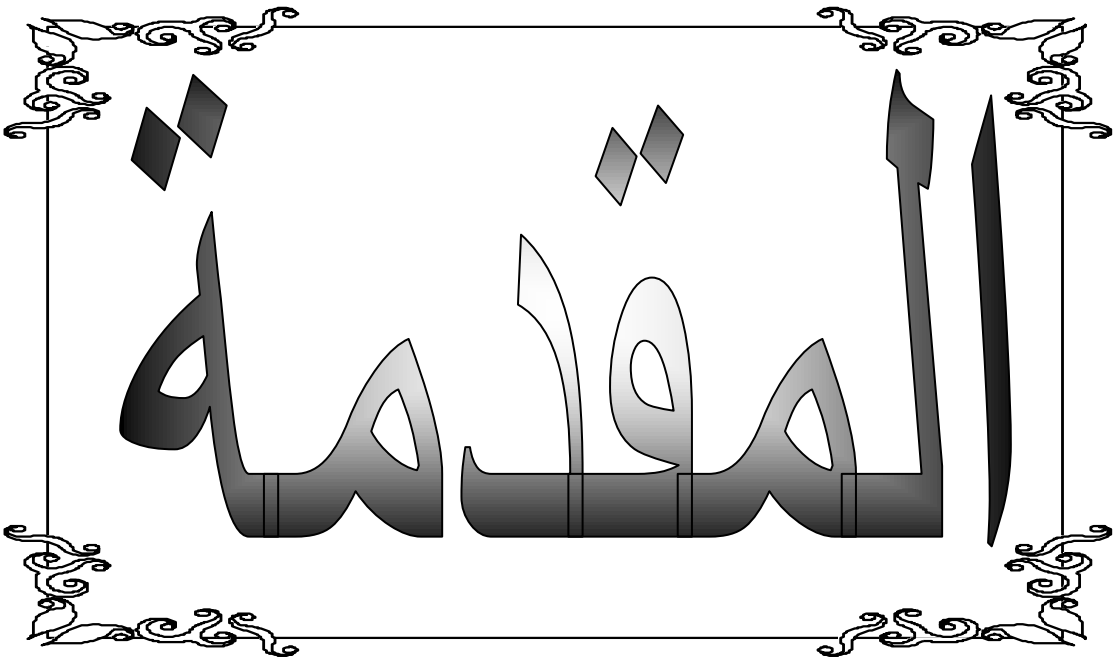
المقدمة

تمهيد

إن للإنفتاح التجاري أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه كلما ارتفعت موارد و إمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى ان الدول تتباين فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية والاقتصادية، فمن اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي فان الدول تلجأ الى التجارة الخارجية من اجل التنويع الاقتصادي في السلع والخدمات، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، اذ ان هذا الإنفتاح يوفر سهولة التبادل الدولي للسلع والخدمات.

لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي بحيث تحولت نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد أعطى الإستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط، زادت حركة التجارة الدولية بشدة.

والجزائر كغيرها من الدول اولت أهمية بالغة للانفتاح التجاري من خلال قيامها بجملة من الإصلاحات واعتمدت على استراتيجيات تنموية وسياسات تحفيزية للمستثمر الأجنبي وذلك من اجل تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات وزيادة درجة ومستوى الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره نجد ان من الضروري ان نقوم بدراسة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا ما يقودنا الى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986-2020؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة قصيرة الاجل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986-2020؟

- هل توجد علاقة طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986-2020؟

- إذا كانت توجد علاقة في الاجل الطويل فما طبيعة هذه العلاقة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الرئيسة والجزئية التي تسعى الى اختبارها وهي على النحو التالي:

-الانفتاح التجاري يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي فكلما تغير الانفتاح التجاري تغير معه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986-2020.

- توجد علاقة في الاجل القصير بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- توجد علاقة في الاجل الطويل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

على ضوء هذه الأفكار سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى الأهداف التالية:

-معرفة درجة الانفتاح التجاري بالجزائر خلال فترة الدراسة.

- الكشف عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز مكانة الانفتاح التجاري، ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه التبادل التجاري الدولي بالنسبة لمختلف الدول وخاصة منها النامية، وكذا محاولتنا معرفة درجة الانفتاح التجاري بالجزائر ودراسته من اجل معرفة مدى تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: حدود الدراسة

من اجل القيام بهذه الدراسة تم تحديد اطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة والتي تم تحديدها بين(1986-2020)، اما الإطار المكاني للدراسة فتم تحديده بالاقتصاد الجزائري.

سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

انه وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في شرح تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، وكذا عرض الإطار النظري لهذه الدراسة، وقد تم الاعتماد على ادوات القياس الاقتصادي لمحاولة بناء نموذج قياسي يدرس أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الأساليب القياسية والاحصائية لإجراء الدراسة التطبيقية.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- موضوع الدراسة يتماشى مع التخصص.
- كون موضوع الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر من اهم المواضيع الحديثة التي تتم دراستها
- كون الجزائر من بين الدول المهتمة بالانفتاح على العالم الخارجي وإقرار سياسات تحفيزية للتصدير.
- محاولتنا تقديم اقتراحات للنهوض بالاقتصاد الوطني فيما يخص الانفتاح على العالم الخارجي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا نقص المراجع فيما يخص الانفتاح التجاري، وكذلك تضارب المعطيات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة بسبب تواجد اختلافات في القيم.

تاسعا: هيكل الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين اثنين أولهما نظري والثاني تطبيقي، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي بخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النضري للدراسة بدورة قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري للانفتاح التجاري، والمبحث الثاني تناولنا فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث قمنا بهاذين المبحثين بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لمتغيري الدراسة، اما المبحث الثالث فخصصناه الى الدراسات السابقة المتناولة لموضوع دراستنا ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الإطار التطبيقي للدراسة، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث الأول تم فيه التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها، والفصل الثاني قمنا فيه بالتعريف بأدوات الدراسة، اما الفصل الثالث فتناولنا فيه صياغة وتقدير النموذج القياسي وتحليله.

وفي الخير خاتمة عامها تضمنت النتائج المتوصل اليها، وكذلك اثبات صحة الفرضيات من عدمها وتقديم توصيات تليها افاق الدراسة.

الفصل الأول:
المفاهيم النظرية

تمهيد

مع بروز النظام الاقتصاد العالمي الجديد والتحول الى اقتصاد السوقجعل كل الاقتصاديات العالمية تولي اهتمام كبير بما يسمى الانفتاح التجاري من اجل تلبية احتياجاتها وتحقيق الرفاه الاقتصادي بالتبادل التجاري للسلع والخدمات من والى الخارج، وبعهدها قامت معظم الدول العالمية وخاصة النامية منها بإقرار سياسات تحفيزية للمستثمرين الأجانب من اجل انتاج منتوجات جديدة وتحقيق اكتفاء ذاتي وتشجيع التصدير للدخول الى الأسواق العالمية وكذلك التقليل من نسب البطالة، حيث في هذا الفصل سوف يتم التطرق الى الجانب النظري لموضوعي الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا التطرق للدراسات السابقة التي تطرقت لهذين الموضوعين، وعليه فانه تم تقسيم هذا الفصل الى الثلاث المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول الانفتاح التجاري.**
- ✓ **المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- ✓ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة المرتبطة بالانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر .**

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري القناة الرئيسية التي تربط الدول ببعضها البعض من خلال التصدير والاستيراد، بهدف زيادة العملة الصعبة، وتحسين المستوى المعيشي وذلك عن طريق تبادل السلع ولخدمات في شكل صادرات وواردات، وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري وأهمية وأهدافه

إن الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري وكذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متعددة، بالإضافة إلى تضارب هذه الأفكار بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، فبين هذا التأييد والمعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة، وذلك من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري

قد تعددت محاولات تعريف الانفتاح التجاري، وانتشرت مفاهيم خاطئة لتعريفه لدى غير المختصين، وذلك لأنه من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد، وعلى الرغم من حداثته إلا انه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، ومن أدق وأشهر التعريفات وأكثرها تداولا نجد:

أولا: تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين

وردت العديد من التعاريف للانفتاح التجاري من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نورد البعض منها كتالي:[1]

1- تعريف الانفتاح التجاري حسب بقواتي كغوقر "Bhagawati krueger :

هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية.

[1] – عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، 2011، ص 44.

2- تعريف الانفتاح التجاري حسب Papar، M، Michelaly، Georgion، A، M، Chokski :

يعرف الانفتاح التجاري حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام من خلال (20.1) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي اقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير كما عرفوا تحرير التجارة انه تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة الى الحيادية، بمعنى ان يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).

ثانيا: تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

على خطى تعاريف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين تجمع اغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية على حق التملك والمشاركة، ومنه فانه يوجد هناك العديد من التعاريف للانفتاح التجاري نأخذ منها ما يلي:

1- تعريف الانفتاح التجاري حسب الصندوق الدولي

عرف صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على انه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية، وميزان المعاملات الراسمالية، اي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية الإدارية والفنية.[1]

2- تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط:

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستراد والتخفيض من قيمة التعريفية الجمركة المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية المرتفعة، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الاجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات

[1]- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م، ص 9.

سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.[1]

وبالتالي يمكن القول إن الانفتاح التجاري عبارة عن مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة والمحفزة التي تهدف إلى الاعتماد على تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها، او تلك السياسات التي تتبعها بعض الدول لرفع القيود على التجارة الخارجية من تخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، والتخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير لتسهيل عملية الدخول الى الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

يؤكد العديد من الاقتصاديين انا الانفتاح التجاري يؤثر ايجابيا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، كما أن التجارة الخارجية تمثل استراتجية اقتصادية وسياسية، كما أن التجارة الخارجية سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق اغراضها الاقتصادية والسياسية لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من ان تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة لا تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا.[2]

وينتج عنها أيضا ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة على تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي وهو أن يرتفع مستوى الدخل القومي، وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، ولقياس الاهمية بالنسبة للتجارة الخارجية تأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات مع السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح للاقتصاد الوطني، وأهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذا يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر ايجابيا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على مستوى العام لرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا.[3]

---

[1]– سعدي عبد الصمد، **اثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، ص ص 35-36.

[2]– حريري عبد الغني، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص 33.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 35.

الفرع الثالث: أهداف الانفتاح التجاري

تسعى الدول من خلال تنفيذ سياسة الانفتاح التجاري إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:[1]

- إزالة القيود الجمركية مما يؤدي الى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لدول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية.
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة لسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة الدول النامية.
- ضمان حصول الدول النامية على نصيبها من النمو التجارة الدولية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي.

المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

توجد عدة نظريات للانفتاح التجاري بدءا من النظرية الكلاسيكية الى النظرية الحديثة يمكن تقسيمها كما يلي:

الفرع الأول: الانفتاح التجاري في النظرية الكلاسيكية

شهد التحرير التجاري أول مناشد له في القرن 17 على يد الاقتصادي ادم سميث سنة 1776 كرد على أفكار المركنتين، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييد التجارة الدولية من خلال تحرير الصادرات وتقييد الواردات، خلال القرن 16 إلى نهاية القرن 18.[2]

أولا: نظرية الميزة المطلقة:

يرى "ادم سميث "أن انفتاح التجاري للبلد يحقق مكاسب من خلال تصدير الفائض لسلعة معينة مثلا Xالتي تحتاج إلى كمية عمل بأقل كلفة واستزاد سلعة Y مثلا التي تحتاج الى يد عاملة اقل كلفة في هذا البلد المحلي من البلد لأجنبي، ينتج عن ذلك تخصص أكثر لليد من حيث اليد العاملة لإنتاج سلعة Xمع تقسيم لليد العاملة بأكثر كفاءة، وعليه التبادل بين دولتين يقوم على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج لسلعة معينة وهذا ما يسمى بالميزة المطلقة.

تعرضت نظرية الميزة المطلقة الى للانتقاد من قبل الاقتصادي "Ricardo D (1817)"على أساس ماذا لو كان للبلد المحلي نقيصة طلقة، أي أن إمكانية كلا البلدين ان يتبادلا تجاريا حتى ولو لهما نفس إنتاج سلعة واحدة بأقل استخدام لوحدات العمل.

[1]– جويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2011، ص ص 23–27.

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص70.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية:

أوضح "Ricardo D" في كتابه " the Principles Of Political Economy And Taxation" سنة 1817اسباب انفتاح البلد على التجارة، لا يرجع إلى اختلاف تكاليف الانتاج بسبب الميزة المطلقة بين البلدين، إنما إلى اختلاف تكاليف النسبية بما يعرف بالميزة النسبية، مع إبقاء نفس الافتراضات المتعلقة بوجود بلدين، بلد محلي وبلد أجنبي، وجود سلعتين مختلفتين مع أن البلد المحلي ينتج احدى السلعتين بتكاليف فرصة انتاج اقل مقارنة بإنتاجها في بلد الأجنبي، حيث تحتاج هذه السلعة إلى سعات عمل اقل بالنسبة لساعات الانتاج لنفس السلعة في بلد الأجنبي، مع عوائد عناصر الإنتاج أما ثابتة أو متناقصة، وعليه الانفتاح التجاري يحقق مكاسب من خلال زيادة التخصص، بحيث يصبح تخصص تام، مع تحرير الواردات يسمح بالحصول على سلعة أخرى المكلفة ليد عاملة أكثر.

يرى " Jacob Viner(1937) "إن الميزة النسبية هي أن قيمة الواردات السلعية من الخارج هي محصلة مقابل صادرات سلعية منتجة بتكلفة اقل او فعلية مترتبة عن إنتاجية محلية .

تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات:

– وجود أكثر من عنصر إنتاج واحد المحددة لإمكانية التخصص في الاقتصاد لبلد ما.

– فرض قيود تجارية من طرف بعض البلدان لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية في ظل غياب المنافسة التامة.

– تكاليف النقل لسلع والخدمات هي غير معدومة وعناصر معيقة لتبادل الدولي والتخصص.

– بعض الدول لديها ميزة نسبية ترجع الى انخفاض في اليد العاملة بسبب سياسة الإغراق الاجتماعي، مع أجور منخفضة، بالتالي يصبح التخصص مشوه.

– تجاهل أوضح "Ricardo D" الطلب وأذواق المستهلكين، وماذا لو للبلدين نفس الميزة النسبية في نفس السلعة، فهل تتم التجارة بينهما؟

الفرع الثاني: الانفتاح التجاري في النظرية النيوكلاسكية

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية الى غاية الحرب العالمية الأولى الى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسكية إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية.[1]

---

[1]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72–74.

أولا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج:

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية من إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة الى اخرى.

ونظرا لان النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل اساس لنفقة السلعة وان التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد كان " هكستر" بتحليل هذه الفرضيات التى تقوم على النظرية الكلاسكية.

كما فرض "اولين" الفرضيات التي قام عليها النظرية وهي اعتبار العمل اساس لقيمة السلعة وانه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

وقد وجهت لها انتقادات تمثلت في:

- اغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج.
- استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما: العمل وراس المال.
- نفترض إن الإنتاج والتبادل في ظل توافر شروط المنافسة الكاملة.

ثانيا: لغز ليونتيف:

ألقت المحاولات العديدة التي قامت للتأكد من صحة تفسير نموذج هكشير أولين ضلالا من الشك على مدى صحة النظرية عموما، ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية، ففي مقارنة لصادرات كل منUsaو Ukوجد Macdougall أن لا فرق هناك بين صادرات البلدين، على الرغم من أن تلك النظرية تقضي بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأسمال عن صادرات إنجلترا، وعندما نشر ontief نتائجه المستمدة من دراسة الأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، والتي عمد فيها إلى استخدام علاقات التداخل الصناعي (المستخدم –المنتج) لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر ، وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارداتها، وبصورة ادق فان معدل العمالة الى راس المال كان اعلى في الصادرات عنه عن الواردات، الأمر الذي يعني اسهام الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل انما يقوم على تخصصها في الصناعات كثيفة راس المال.

الفرع الثالث: الانفتاح التجاري في النظرية الاقتصادية الحديثة

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظريات التبادل الخارجي، من خلال الاتجاهات الجديدة في ادخال ما يسمى بالابتكار في التجارة الخارجية، وهو ما سوف نتطرق اليه فيما يلي:[1]

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيامها وذلك على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجيا وهما:

1- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يمكن تعريف التكنولوجية على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات، فالتكنولوجيا لها تأثيرات كثيرة على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذل تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجية والمستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى، يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية على الاقتصادي posner في سنة 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما:

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

بما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا، لذلك يظهر ما يسمى "الفجوات التكنولوجية" تتركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل نسبيا من الدول، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجية العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية، كما أطلق الاقتصادي posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه.

[1]- أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007، ص 23.

2- نظرية دوران المنتج

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره vernon سنة 1966، ويوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية، خلال هذه المراحل التي يمر بها وبناء على ذلك قدم vernon افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في:[1]

- وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة.

- توفر عنصر العمل الماهر، ومنها الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل الدول أخرى، ويفرق Venon بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج، المنتج وهي كما يلي مرحلة الإنتاج، مرحلة النضج مرحلة النمطية الشديدة.

ثانيا: نظريات اقتصاديات الحجم

تشكل نظريات اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية hecksher وohlin لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية والمنتجات النصف مصنعة) السلع الوسيطة، وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) ، والدول الصناعية الكبيرة ذات داخلي كبير.

من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، اليونان، والدول الإسكندنافية، كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدول الإيجابية للانفتاح التجاري، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينهما تهمل التبادل ما بين

[1]- احمد العدلي اشرف، **التجارة الدولية**، شركة رؤية، مصر، 2006، ص 15.

دول الشمال فيما بينها، كما فعلتها لنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري، فإنها تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية.[1]

المطلب الثالث: أشكال ومبررات الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه

إن للانفتاح التجاري عدة أشكال ويتم قياسه بعدة مؤشرات وهذا ما سوف يتم التطرق إليه.

الفرع الأول: أشكال الانفتاح التجاري

تتمثل أشكال الانفتاح التجاري في أربعة أشكال كالآتي:[2]

أولا: الانفتاح من جانب واحد

وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

ثانيا: الانفتاح الثنائي

حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

ثالثا: الانفتاح الإقليمي

وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهما، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل اقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهما.

رابعا: الانفتاح متعدد الأطراف

وفيه يتم الانفتاح على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول اليها.

ومما سبق فان نجاح برامج الانفتاح التجاري في اي بلد يتوقف على مدى توفر المناخ الاقتصادي لذلك، إضافة إلى الاستقرار.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك مجموعة متنوعة من المؤشرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح التجاري، والتي تسمح بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا على بعضها البعض بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة، ومنها:[3]

---

[1]– احمد العدلي اشرف، **مرجع سابق**، ص 21.

[2]– عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، **التبادل التجاري– الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص42.

[3]– نور الهدى بوحتيم. مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال(1990–2017)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة قسنطينة، 2020، ص ص 173–175.

أولا: مؤشر درجة الانفتاح التجاري

يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري، ويتم حسابه من خلال مجموع قيم الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$OP=((X+M)/GDP)\times 100$$

- **X** : نمثل الصادرات
- **M:** تمثل الواردات
- **GDP:**تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

يبين هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويدل انخفاض النسبة اقل من 50 بالمئة على أن الانفتاح الاقتصادي ضعيف وبالتالي الحمائية والتخلف ويشير ارتفاعه الى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول منها على حجاته من سلع وخدمات والتبعية للخارج.

ثانيا: مؤشر الميل المتوسط للاستيراد

يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

ثالثا: مؤشر التبادل التجاري

يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات، ويشير ارتفاعه على زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، والعكس صحيح. ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة زمنية معينة ويعبر عليه كما يلي:

مؤشر التبادل التجاري=(حجم الصادرات/حجم الواردات)*100

رابعا: مؤشر البواقي

تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على ان البلد منفتح والعكس صحيح.

الفرع الثالث: أسباب الانفتاح التجاري

أغلب الأسباب ودوافع وراء الانفتاح التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:[1]

– فكرة التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح، من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص الموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

– اختلاف الاذواق وبحث المستهلك على الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل «krugman" و"lancaster"ان الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع.

– الفروقات الموجودة مابين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.

– تزايد عدد تجارب الناجحة في ما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول أسيا « tiger » وتجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية في ما يتعلق بالتجارة الخارجية .

– دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.

– القرب المكاني والموقع الجغرافي عامل رئيسي الانفتاح الدول وتحرير تجارتها.

– البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

– تحسين مستويات المعيشة والبحث عن تقليص الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات ان دول شرق أسيا.

– بإتباعها لإستراتيجية التوجه للخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل فردي مرتفع، مثل سنغافورة التي أصبحت نموذجا للبلدان الأخرى.

– تشجيع البحث والتطوير، فالإنتاج التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح أسواق للاستثمارات الأجنبية.

– تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية تدريجيا في ظل اتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات والقدرات وبتكاليف اقل.

---

[1]– جويدان الجمل جمال، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص 14.

الفرع الرابع: مزايا وعيوب الانفتاح التجاري

للانفتاح التجاري عدة مزايا ورغم ذلك فانه لا يخلو من عيوب يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مزايا وعيوب الانفتاح التجاري

المزايا	العيوب
1. زيادة التنافسية. 2. التقليص من التزامات الحكومة. 3. المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي. 4. التجارة والإنتاج الكفء. 5. التجارة والاستهلاك الكفء. 6. التجارة والابتكار. 7. تعزيز السلام العالمي. 8. زيادة الثقة في الحكومات.	1. حواجز طبيعية: مثل (تكاليف النقل والمواصلات والمسافات الطبيعية). 2. حواجز ثقافية: مثل (اللغة، التقاليد، الاتصالات الأجنبية). 3. حواجز السوق: مثل (المنافسة الغير شريفة، التجارة الاحتكارية) 4. حواجز سياسية: مثل (التعريفات، الرسومات الجمركية، تراخيص التصدير، مخططات زيادة الإنتاج). 5. نظم الخدمات ولوائحها: إن تجارة الخدمات تكون مقيدة بلوائح ونظم قومية.

المصدر: زريمي نعيمة، **أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2014)**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، 2016، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص ص 228-229.

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته، وبالخصوص الدول النامية و الخوض فيه، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة ، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في ميسورة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث.

لمطلب الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تعريفه واهميته.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر وشهد مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكله، فقد ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1800–1914،ولاشك فان الظروف الاقتصادية والسياسية كانت ملائمة إلى حد كبير آنذاك فهناك توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات وثبات أسعار الصرف واغلبها كانت تقوم لها الشركات الاستعمارية في استغلال الثروات الطبيعية ومن حيث مساهمة الدول فقد احتلت المملكة المتحدة مركز الصدارة في قيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به .

أما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أرباع ما كان عليه ويعود ذلك لظروف الحرب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وانهيار قاعدة الذهب فانكمشت هذه الاستثمارات وانخفض حجم القروض، كما بدأت الدول المتضررة من الحرب ومن ظروف الكساد وانكماش التجارة بتصفية استثماراتها المملوكة لها في بعض المستعمرات.[1]

[1]– عياد هيشام، **العلاقة السببية من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 2018 - 1970 السببية في ميدان الترددات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، المركز الجامعي بمغنية -تلمسان، 2020، ص 312–313.

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر وشهد توسعا كبيرا وحتى ألان وهذا الأسلوب يمنح فرصا لتطوير الإداري والتقني معا من خلال المشاركة في الإدارة ينشئ ارتباطات وعلاقات في عمليات التصدير والتسويق والتحرير التجاري.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية لاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما يشتركان في نقطتين أساسيتين هما الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها أي أن هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي استثمر فيها لذا سنأخذ تعريف كل جهة على حدا:

أولا: تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نورد البعض منها كتالي:[1]

- يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة، أو ملكيته لنصيب منها في إدارتها.
- تقوم الشركة بالاستثمار الأجنبي إذا توفر فيها الشروط التالية:
  - يجب تحقيق اقتصاد وفرة بفضل مزايا نوعية التي تمتلكها.
  - يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة.
  - حجم السوق في بلد المضيف يكون كبير ومهم.
  - تكاليف النقل والتعريفات الجمركية تكون منخفضة.

ثانيا: تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

على خطى تعاريف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين تجمع اغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية على حق التملك والمشاركة للمستثمر مع وجود عتبة محددة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه التعاريف ما يلي:[2]

---

[1]– سليمان عمر محمد، **النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضع**، الطبعة الأولى، الأكاديميون ، عمان – الأردن، 2010، ص 22.

[2]– عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 13.

1- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD):

حيث يعرفا الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في بلد ما على فوائد من مؤسسة مقيمة في بلد آخر. بإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسة.

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية (UNCTAD) :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم (الشركة التي تنتمي إلى الشركة المستثمرة) والشركة إنتاجية في مكان آخر.

3- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) :

تعرف على انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسيرها.

ثالثا: التعريف الاقتصادي

شغل الاستثمار الأجنبي اهتمام الاقتصاديين فعرضوا عدة تعريفات اقتصادية متعددة له لعل أهمها ما يلي:[1]

هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية، أموال منقولة ذات ربح أو امتلاك عمارات تعطي ريعا، أو قصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي.

هو تخصيص سلع قائمة فعلا او قوة شرائية يمكن استخلاصها للحصول على مثل تلك السلع للاستهلاك في المستقبل، عوضا عن الحاضر وتتم عملية التخصيص هذه عن طريق غير مباشر باحتجاز القوة الشرائية استعمالها مستقبلا.

[1]- مد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس :الأردن، 2015، ص 15.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما متزايدا نظرا لمنافعه ومن بين هذه المنافع نذكر ما يلي:[1]

- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.
- توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- تعويض العجز في الادخار المحلي.
- تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- توسيع الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته.
- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.

الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أهداف نلخصها فيما يلي:[2]

- تسريع وتعزيز النمو الاقتصادي والتحويلات الاقتصادية.
- تحقيق أقصى حد من العائد.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات).
- البحث عن التموضع والتمركز بالقرب من مصادر الموارد الخام والمواد الأولية.
- تعظيم الإرباح وتقليل لتكاليف الإنتاج.
- المنافسة العالمية للمستثمرين الأجانب لاقتحام والسيطرة على الأسواق الدولية.
- البحث عن وسائل وسبل اقتحام الأسواق الدولية.
- الاستعانة من اليد العاملة الرخيصة.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها.
- الحكومات البلدان المضيفة وذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.

[1]- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص19

[2]– محمد صالح القريش ي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 41.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها محددات حيث تصنف هذه المحددات إلى محددات سياسية واقتصادية وقانونية وتشريعية وبيئات إدارية، نذكرها كما يلي:[1]

الفرع الأول: المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد النظام السياسي في البلد احد عوامل البيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع أو رفضه، ليس على أساس حجم السوق أو العائدات وحسب، وإنما على أساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

من العوامل المهمة الاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، إلا إن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لابد إن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل :مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل دخل الفرد،معدلات التضخم و حجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق بالإضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل :الطرق، الخدمات،الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

الفرع الثالث: المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمارات الأجنبية تعتمد بصورة رئيسة على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة إلى حق المستثمر في تحويل إرباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على إصدار قوانين وتشريعات للاستثمارات تفوق الحواجز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط إن لا هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

[1]– كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تلمسان، 2011/2010، ص ص05–12.

الفرع الرابع: المحددات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، واهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة مشروع الاستثمار، وأيضا القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب للاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

الفرع الأول: دوافع الدولة المضيفة

تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية بما يلي:[1]

– الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم عالم الإدارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

– التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة المنتوج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

– بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتوجاتها للخارج كما هو الحال مثلا في تونس إذ تفرض على المستثمر الأجنبي عدم تصريف منتجاتها داخل البلد بل تصدير منتوجه.

– تحقق الدول المضيفة جلب رؤوس أموال أجنبية بالاستثمار لديها محاولة منها القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد اكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

– إنشاء صناعة حديثة ومتطورة والتوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتامين.

– يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندا يتبنى هذا الأخير إستراتجية الإنتاج من اجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تلبي

[1]– أسامة لوهابي، محمد صالح القريشي، **دور السياسات التحرير التجارة الدولية في تفعيل المالية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2012، ص 53.

البلد المذكور إستراتجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات وفي كلتا الإستراتجيتين يكون الأكثر ايجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار.

الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط والأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

– الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق اكبر للأسواق الأجنبية ولقد وجد إن التكامل الاقتصادي من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد يسع المستثمر الأجنبي من الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة، ومهارات عالية لسد الاحتياجات المحلية والإقليمية وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيارات الترخيص بهدف رفع الاستجابة لأوامر الشراء والزيادة المقدرة عن تلبية احتياجات الطلب المحلي

– تعظيم الأرباح حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر مع الدول المضيفة.

– تجنب العواقب التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من اجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام قواعد المنشئ الذي يقضي بان يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي.

– زيادة العوائد دون زيادة المخاطر يتعرض لها المستثمر وتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج الخاصة.

– السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتامين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دوره في الحيات التجارية الدولية.

[1]– موفق أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البيئة الاقتصادية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 8، 2010، ص 142.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المرتبطة بالانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر

يتم تقسيم الدراسات السابقة الى دراسات سابقة محلية وعربية وأخرى اجنبية ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية ومقارنتها مع الدراسة الحالية

سوف يتم أولا التطرق الى الدراسات المحلية ومن ثم مقارنتها مع الدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض أهم الدراسات المحلية

عند البحث عن الدراسات المحلية قد تم اختيار دراستين سابقتين لموضوع الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

الدراسة الأولى:

عياد هيشام، **العلاقة السببية من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 2018 - 1970 السببية في ميدان الترددات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، **المجلد** 10، العدد01، المركز الجامعي بمغنية -تلمسان، 2020.

- **إشكالية الدراسة:**

ما هو اتجاه العلاقات السببية من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970– 2018؟

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

الهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان العلاقة السببية بين العولمة بكلا شقيها (الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018 - 1970 من خلال طرق قياسية حديثة نسبيا، وتتبلور أهمية الدراسة في الفترة التي تعيشها الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة الأمر الذي كان له الأثر الكبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **منهج الدراسة**

المنهج المتبع فهو المنهج القياسي.

- **نتائج الدراسة**

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يدل على أنها تسلك نفس السلوك في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها البعض؛

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه الانفتاح التجاري وهذا كما أشرنا بسبب تأخر وصول ثمار الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني وتطلب الأمر فجوة زمنية تبدأ في المدى المتوسط.

الدراسة الثانية:

حمه عمير، **العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عباس الغرور خنشلة 2021.

- **إشكالية الدراسة:**

هل توجد علاقة سببية بين الانفتاح التجاري وصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من مكانة ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية، الأمر الذي يتطلب الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والانفتاح التجاري، باعتباره هذا الأخير أحد العوامل الأساسية التي قد تؤثر على جذب تلك الاستثمارات.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج القياسي

- **نتائج الدراسة:**

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- نتائج اختبار سببية غرانجر تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل القصير تتجه من الانفتاح التجاري نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس من ذلك يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير.

- نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو توضح وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

– تقدير معادلة الانفتاح التجاري في الأجل القصير تبين عدم وجود أي تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر للسنة السابقة على الانفتاح التجاري للسنة الحالية، مقابل وجود تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري للسنة السابقة على الانفتاح التجاري للسنة الحالية.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية

يتم مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1–2): المقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات الجزائرية		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	العلاقة السببية من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي	العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر	دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
هدف الدراسة	تبيان العلاقة السببية بين العولمة بكلا شقيها (الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاقتصادي	اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري	الكشف عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	1970–2018	1990–2019	1986–2020
طريقة معالجة الموضوع	قياسي السببية في ميدان الترددات	قياسي نموذج VAR	قياسي نموذج ARDL

المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كلا–الدراسات السابقة المحلية اشتركت في موضوع الدراسة، واختلف في فترات الدراسة وطريقة معالجة والنتائج المتحصل عليها، حيث اعتمدت الدراسة الأولى على السببية

في ميدان الترددات، اما الدراسة الثانية فقد اعتمدت على نماذج اشعة VAR، اما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على نموذج ARDL.

المطلب الثاني: الدراسات العربية ومقارنتها مع الدراسة الحالية

سوف يتم أولا التطرق الى الدراسات العربية ومن ثم مقارنتها مع الدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض أهم الدراسات العربية

عند البحث عن الدراسات العربية قد تم اختيار دراستين سابقتين لموضوع الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

الدراسة الأولى:

محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 –2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد الأول، العدد 37، جامعة البصرة.

- **إشكالية الدراسة:**

ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

هدف البحث إلى التعرف على آثار الانفتاح الاقتصادي وهل هو قادر على تحقيق معدلات نمو ء مرتفعة من جانب، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي

- **نتائج الدراسة:**

الانفتاح الاقتصادي لم يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق نتيجة للأوضاع الأمنية بسبب الحرب في العراق

الدراسة الثانية:

خليفة بن الحبيب الغالي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين راس المال في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا1970-2004، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 28، العدد 1،جامعة الكويت.

- إشكالية الدراسة:

ما مدى اثر الانفتاح الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وتكوين راس المال بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ؟

- أهداف وأهمية الدراسة:

هدف البحث إلى التعرف على تحليل السببية القائمة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي وتكوين راس المال من جهة أخرى وذلك في كل من الاجل الطويل والقصير.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج القياسي

- نتائج الدراسة:

لخصت هذه الدراسة الى النتائج نذكر منها :

- هناك دولة واحدة من بين دول الدراسة وهي المغرب اين يؤدي الانفتاح التجاري الى الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، اما بالنسبة لباقي الدول فان الانفتاح الاقتصادي لا يؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ولا الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة الانفتاح.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية

يتم مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): المقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

	الدراسات العربية		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين راس المال	دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
هدف الدراسة	هدف البحث إلى التعرف على آثار الانفتاح الاقتصادي وهل هو قادر على تحقيق معدلات نمو ، مرتفعة من جانب، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر.	هدف البحث إلى التعرف على تحليل السببية القائمة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي وتكوين راس المال من جهة أخرى وذلك في كل من الاجل الطويل والقصير.	الكشف عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
عينة الدراسة	العراق	دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الجزائر
فترة الدراسة	1997-2012	1970-2004	1986-2020
طريقة معالجة الموضوع	المنهج الوصفي التحليلي	قياسي نموذج ECM	قياسي نموذج ARDL

المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان جميع الدراسات السابقة المحلية اشتركت في موضوع الدراسة او على الأقل اشتركت في جانب من الجوانب، واختلف في فترات الدراسة ومكان الدراسة وطريقة معالجة والنتائج المتحصل عليها، حيث اعتمدت الدراسة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي ، اما الدراسة الثانية فقد اعتمدت على نماذج ECM ، اما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على نموذج ARDL.

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية ومقارنتها مع الدراسة الحالية

سوف يتم أولا التطرق الى الدراسات الاجنبية ومن ثم مقارنتها مع الدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض أهم الدراسات الاجنبية

عند البحث عن الدراسات الاجنبية قد تم اختيار دراستين سابقتين لموضوع الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

الدراسة الأولى:

Nguyen Thi Kim LIEN, The Effect of Trade Openness on Foreign Direct Investment in Vietnam, *Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 8, No 3, Industrial University of Ho Chi Minh City, Vietnam, 2021.*

- **إشكالية الدراسة:**

هل طبيعة الانفتاح التجاري في فيتنام تؤثر على خصائص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال معالجة المشكلة التي تواجه الحكومة الفيتنامية في كيفية تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر

- **منهج الدراسة**

المنهج المتبع فهو المنهج القياسي.

- **نتائج الدراسة**

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

– تتمتع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام بانفتاح تجاري مرتفع نسبيًا في السنوات الأخيرة.

– استخدم المؤلف نموذج ناقلات الانحدار التلقائي (VAR) لاختبار تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام ، في الفترة 2005–2019؛

- تشير النتائج الرئيسية إلى أن الانفتاح التجاري يفسر بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام؛

- نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجتذب إلى فيتنام هو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير. شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تريد أن تنتج المنتجات والتوريد إلى دول أخرى حول العالم.

الدراسة الثانية:

Wasiu DIHISSOU, ***LA RELATION ENTRE LE COMMERCE INTERNATIONAL ET LES INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS****, Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur de l'Université Côte d'Azur, Discipline : Sciences Economiques, France, 2017.*

- **إشكالية الدراسة:**

هل التجارة الدولية لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

الهدف من هذه الدراسة هو الإطلاع على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية . تدرس غالبية الدراسات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بين البلدين.

- **منهج الدراسة**

المنهج المتبع فهو المنهج القياسي.

- **نتائج الدراسة:**

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتمد ارتباط التكامل أو الإحلال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على سلوك الشركة . عندما تختار الشركة دخول السوق المستهدف من خلال شركة تابعة في الخارج، يتم تقديم منتجاتها في الخارج كبديل للصادرات من بلد المنشأ في الاستراتيجية الأفقية .في حين أنه عندما تختار نقل منتجاتها وتخدم البلدين من بلد أجنبي، يمكن اعتبار الإنتاج الذي تم نقله كبديل للتصدير، ولكن ستزداد الواردات من بلد المنشأ؛

- وجود علاقة تكاملية بين كل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، وبين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد .فيما يتعلق بنتائج تحليله حسب المنطقة الجغرافيةوجد بالنسبة لمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنطقة أمريكا اللاتينية غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

الفرع الثاني: المقارن بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

الجدول التالي يمثل المقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية مع الدراسة الحالية

الجدول رقم (1−4): المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية		**الدراسة الحالية**
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	***The Effect of Trade Openness on Foreign Direct Investment in Vietnam***	***la relation entre le commerce international et les investissements directs etrangers,***	دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
هدف الدراسة	− دراسة تأثير الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام.	الاطلاع على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.	الكشف عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
عينة الدراسة	فيتنام	فرنسا	الجزائر
فترة الدراسة	2019−2005	2017−2000	2020−1986
طريقة معالجة الموضوع	قياسي نموذج اشعة VAR	وصفي تحليلي	قياسي نموذج ARDL

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان جميع الدراسات السابقة الاجنبية اشتركت في موضوع الدراسة، واختلف في فترات الدراسة وطريقة معالجة والنتائج المتحصل عليها، حيث اعتمدت الدراسة الأولى على نموذج اشعة VAR ، اما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على نموذج ARDL.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق الى أهم الأدبيات النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر من تعاريف وأهمية ومؤشرات قياس وكذلك النظريات، فانه يمكن القول أن الانفتاح التجاري هو تلك السياسات التي تؤدي الى التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتبين أن له أهمية كبيرة سواء على إستراتيجية الاستيراد والتصدير او على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما، بحيث أن من أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري هو مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تفسيره في جل النظريات الاقتصادية.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو قيام شركة او منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، بحيث تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية وتوسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية، وأما دوافع المستثمر الأجنبي فهو اختراق أسواق جديدة من اجل تحقيق أقصى ربح ممكن، ودوافع الدولة المضيفة هو الاستفادة من خبرات والتطور التكنولوجي للعالم الخارجي.

بحيث وانه جل الدراسات السابقة أثبتت وجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، سواء على المستوى المحلي، العربي او الأجنبي وهذا ما سوف نقوم بإثباته في الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد:

بعد أن تم في الفصل السابق التعرض للأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة ومختصرة، سوف نحاول في هذا الفصل ابراز اثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1986-2020 من خلال بناء نموذج قياسي ملائم وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews ، وقبل ذلك وجب التطرق الى دراسة إحصائية لمعرفة تطور كل من بيانات الانفتاح التجاري وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها.**
- ✓ **المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة**
- ✓ **المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية**

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها

يتم التطرق في هذا المبحث على التعريف بمتغيرات الدراسة، المتمثلة في بيانات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وتحليلها من خلال تتبع تطورهما خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال الفترة الممتدة من 1986-2020 والمقدر عددها ب35 مشاهدة، وتخص هذه المشاهدات عناصر من متغيرات اقتصادية بالجزائر، وتشمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1-الانفتاح الاتجاري.

2-الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الثاني: ترميز متغيرات الدراسة

يمكن ترميز هذه المتغيرات انطلاقا من اسمها باللغة الأجنبية وذلك كما يلي:

أولا: الانفتاح التجاري

ويرمز للانفتاح التجاري ب OP اختصارا ل OPEN دلالة على الانفتاح، ويمثل صافي التجارة ويعبر عنه بمجموع كل من صادرات وواردات السلع والخدمات، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرمز للاستثمار الأجنبي المباشر بالرمز FDI، ويمثل صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات.

تم جمع بيانات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر من نفس المصدر الاجنبي وهو قاعدة بيانات البنك الدولي.(الملحق رقم 01)

المطلب الثاني: تحليل تطورات معطيات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

يمكن تحلدويل تطورات الانفتاح التجاري من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح فيما يأتي:

الفرع الأول: تطور الصادرات من السلع والخدمات.

يمكن متابعة تطور صادرات السلع والخدمات خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1986-2020

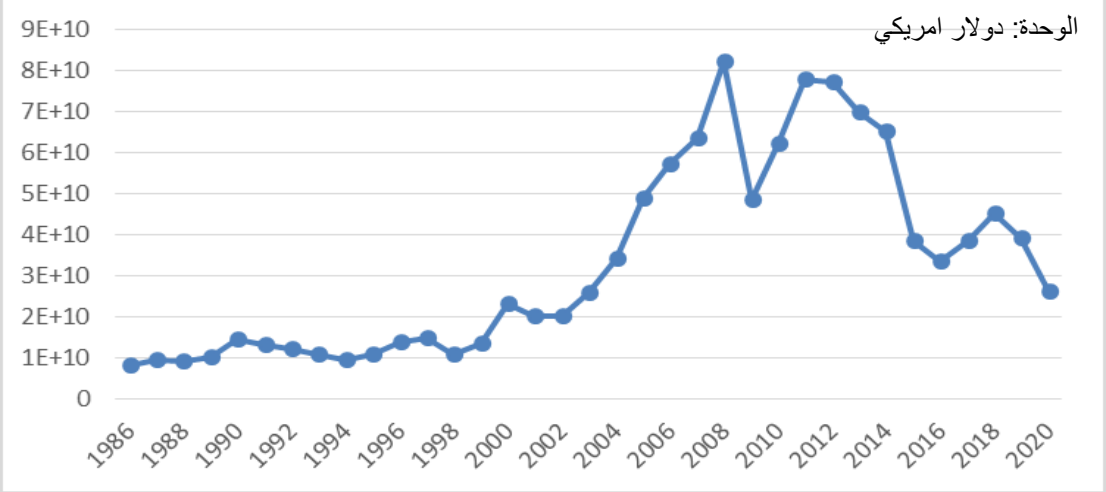

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

في اول فترة الدراسة عرفت الصادرات انخفاض كبير، حيث بلغ ادنى مستوى لها سنة 1994 وهذا راجع الى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، ويمكن القول ان الأوضاع الأمنية لها دور كبير في هذا الانخفاض، اما بخصوص الفترة 1994-2000 فقد عرفت ارتفاع طفيف حيث بلغت اعلى مستوى لها سنة 2000 لتتراجع بمستوى بسيط الى غاية سنة 2002، وهذا راجع الى التقلبات في أسعار البترول خلال تلك الفترة وخلال الفترة 2002-2008، فقد عرفت الصادرات تطورا كبيرا نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع سعر البترول، وكذلك اهتمام الدولة بالصادرات خارج المحروقات بحيث بلغت اعلى مستوى لها سنة 2008، وهي السنة التي وصلت أسعار البترول خلالها مستوى قياسي، ونضرا لبداية انهيار أسعار البترول فإن الصادرات أصبحت في انخفاض كبيرا خلال الفترة 2010-2020 بحيث بلغت ادنى مستوى لها في سنة 2020 ، وهذا راجع الى ازمة كورونا وكذلك سعر البترول المنخفض.

الفرع الثاني: تطور الواردات من السلع والخدمات.

يمكن متابعة تطور واردات السلع والخدمات خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1986-2020

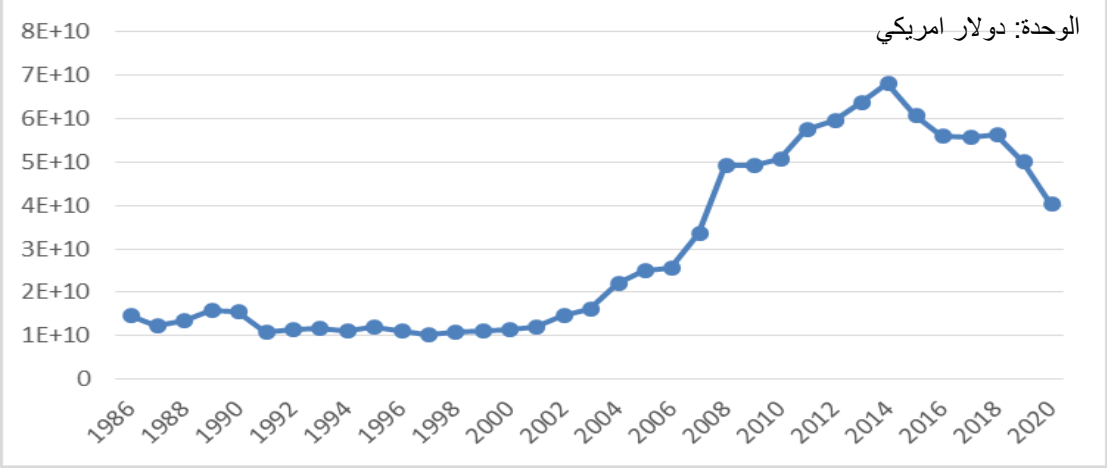

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

نلاحظ انه خلال الفترة الأولى للدراسة 1986-2000 فان مستوى الواردات متذبذب او انه ثابت نسبيا، وهذا راجع الى وضع البلاد الأمني وكذلك عائدات البترول والمديونية الخارجية، اما خلال الفترة 2000-2014 فان مستوى الواردات عرف ارتفاع كبير ومستمر، وهذا راجع الى الطلب الكبير على التجهيزات والمعدات وكذلك المواد الغذائية بحيث بلغت اعلى مستوى لها سنة 2014 ، اما بالنسبة للفترة 2015-2020 فقد عرفت الواردات انخفاض كبير ومستمر وهذا راجع الى السياسة المتبعة من طرف الدولة، وهي سياسة ترشيد النفقات وتدعيم الانتاج المحلي للتخفيض من الواردات من السلع والخدمات.

الفرع الثالث: تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

يمكن متابعة تطورمعدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986-2020

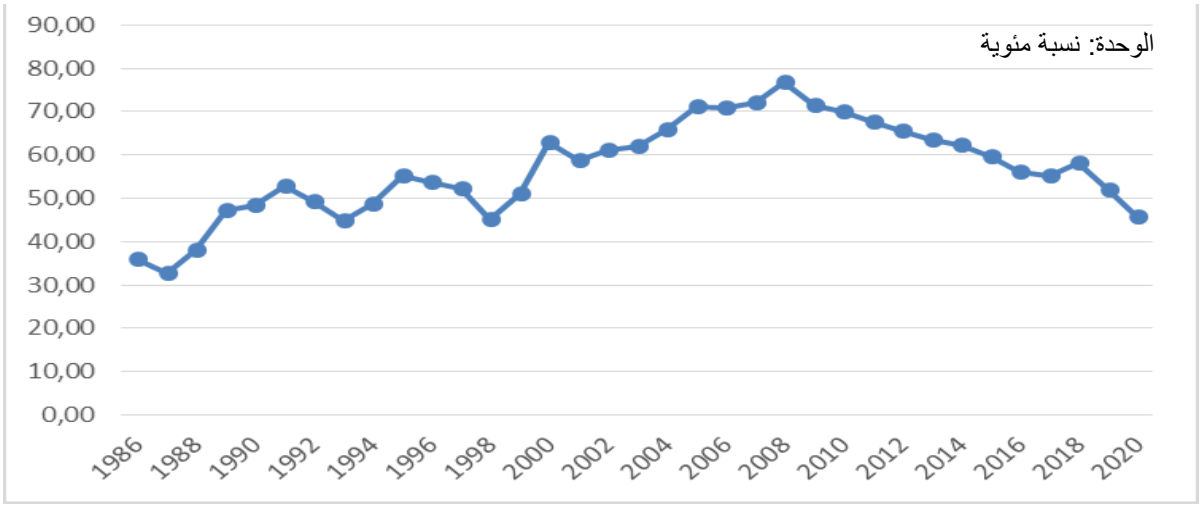

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ وجود تذبذب في نسبة الانفتاح التجاري في الفترة 1986-2000 ، وسببه هو وجود تذبذبات في الصادرات والواردات، بحيث نجد أحيانا زيادة الصادرات ونقص الواردات والعكس او اخذهما نفس الاتجاه، حيث نجد اعلى نسبة سنة 1995 وادنى نسبة سنة 1998 وهي نسب متقاربة، اما بالنسبة للفترة الموالية 2000-2008 نلاحظ ارتفاع مستمر بحيث بلغ الذروة سنة 2008، وهذا راجع الي سياسة الدولة المتبعة وارتفاع أسعار البترول وتحسن المستوى المعيشي في تلك الفترة نتيجة للبحبوحة المالية، بحيث نجد استيراد كبير يقابله تصدير كبير، اما بخصوص الفترة 2008-2020 نجد انخفاض مستمر الى يومنا هذا في نسبة الانفتاح التجاري وسببه انخفاض سعر الصرف وسياسة الدولة التي تحاول الوصول الى اكتفاء ذاتي في كل القطاعات.

المطلب الثالث: تطور معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

يمكننا تحليل تطورات معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل معطيات صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر وبيانات لاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

الفرع الأول: تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن تحليل تطورات صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1986-2020.

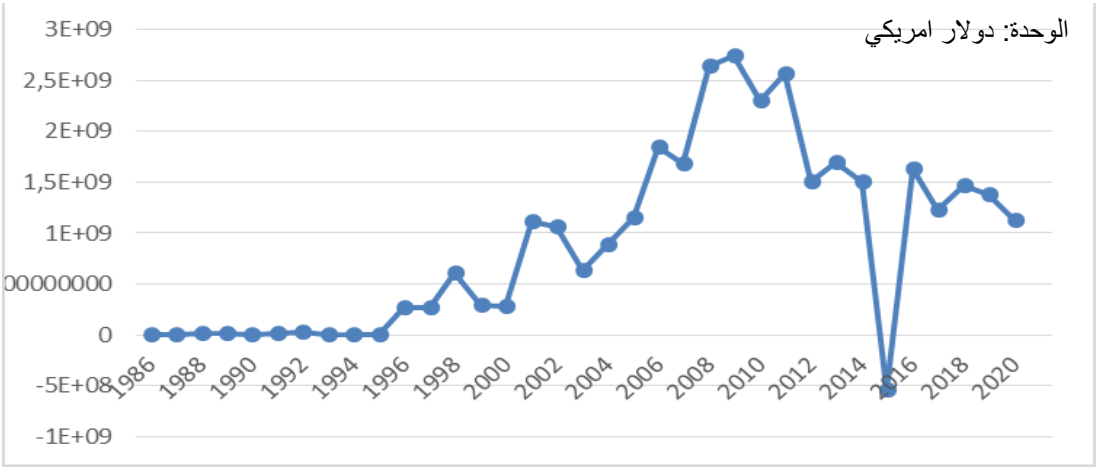

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ انه في الفترة الأولى للدراسة 1986-1996 فان الاستثمار الأجنبي المباشر له قيم تقريبا ثابتة وهي قيم تقريبا معدومة، وهذا راجع لعجز الميزانية في تلك الفترة نتيجة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي وكذلك سعر البترول المنخفض، وفي الفترة الثانية من سنة 1996-2010 نلاحظ ان هناك زيادات متقطعة في الاستثمارات الأجنبية، وهذا راجع لارتفاع سعر البترول وكذلك سياسة الدولة المشجعة للاستثمار الأجنبي، ومحاولة الدولة الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة ، بحيث قامت بنزع معظم القيود على التجارة الخارجية، بينما الفترة الثالثة من الدراسة نلاحظ انخفاض في الاستثمار الى غاية 2015 حين سجلت قيمة سالبة بسبب سياسة الدولة وقانون 49/51 وهذا ما سبب عزوف المستثمرين الأجانب وكذلك انهيار أسعار البترول، وبعدها لاحظنا تحسنا في حجم الاستثمارات نتيجة تقديم تحفيزات للمستثمرين الأجانب من قبل الدولة.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يمكن تحليل تطورات الناتج المحلي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2020.

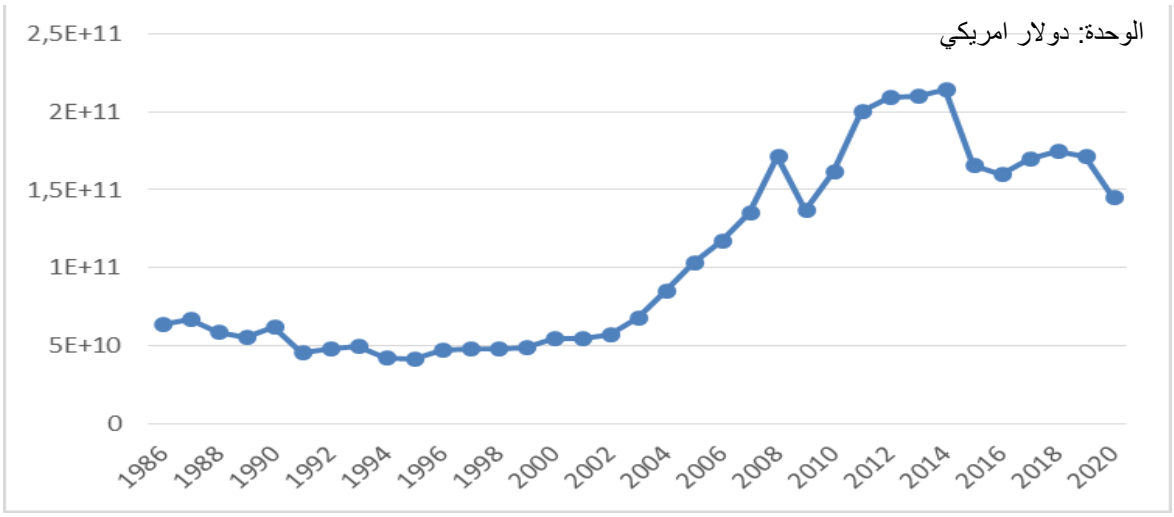

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

من خلال الشكل نلاحظ ان هناك اتجاه عام نحو الزيادة في اجمالي الناتج المحلي، اما في الفترة الأولى للدراسة 1986-2002 فهي قيم تقريبا ثابتة وهذا راجع الى الوضع العام في الجزائر الأمني والاقتصادي وبعدها بسبب ارتفاع سعر البترول وتحسن الوضع العام للبلاد نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي بصورة كبيرة الى غاية سنة 2015 وهي السنة التي اتخذت الحكومة الجزائرية بها سياسة ترشيد النفقات

ودخول البلاد في ازمة اقتصادية ما سبب انخفاض أسعار الصرف وهذا ما أدى في السنوات الموالية الى انخفاض في الناتج المحلي الى غاية 2020.

الفرع الثالث: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من إجمالي الناتج المحلي

يمكننا تحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 06: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر خلال الفترة 1986-2020.

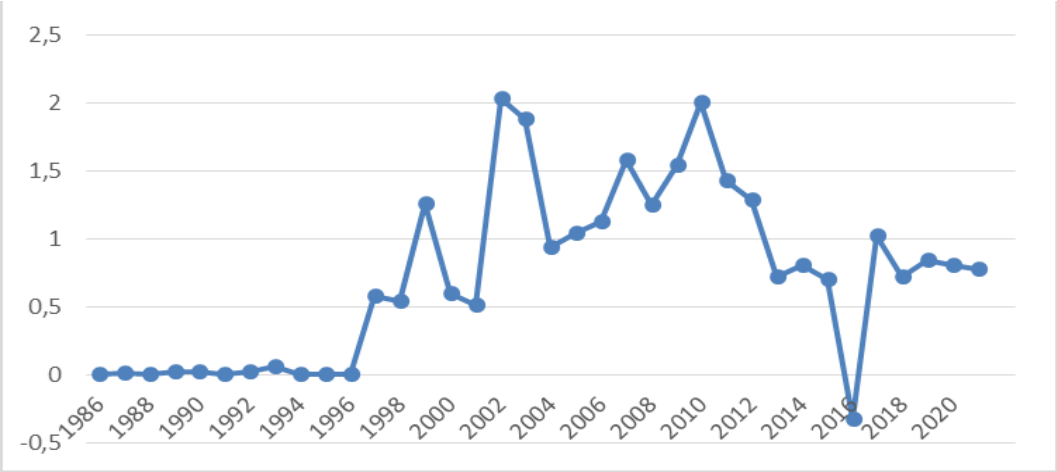

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2022/03/03.

من خلال المنحنى نلاحظ تقريبا انعدام معدل الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى للدراسة، وهذا بسبب عدم وجود استثمارات اجنبية في تلك الفترة، بسبب الوضع العام للجزائر في تلك الفترة، وبعدها نلاحظ وجود زيادات متذبذبة على طول الفترة 1996-2008 بحيث نجد معدلات كبيرة وأخرى صغيرة، وهذا بسبب تذبذب قيم الاستثمارات الأجنبية وقيم الناتج المحلي الإجمالي، بحيث نجد زيادة في الاستثمار يقابله نقص الناتج والعكس او زيادتهما معا او العكس، وخلال الفترة 2008-2020 وجود تناقص في هذا المعدل بسبب تراجع أسعار البترول ما أدى الى انخفاض الاستثمارات الأجنبية وكذلك الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة

انه من اجل القيام بالدراسات القياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، وجب التعريف بأداة الدراسة والنموذج المتبع، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فان هذه الدراسة سوف تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autorégressive Distributed Lag mode (ARDL) ، لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخل للتعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

حظي نموذج (ARDL) بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وأصبح شائع الاستخدام في بحوث الاقتصاد القياسي، وهو النموذج المستخدم في هذه الدراسة، الامر الذي يقودنا الى التعريف بهذا النموذج وخطوات تطبيقه.

الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، او ما يسمى باختبار الحدود باختبار لوجود علاقة التكامل المشترك في المدى القصير والطويل، والذي قدم بواسطة Pesaran & Shin 1998 ، وطوره فيما بعد Pesaran et al (2001) ويضم هذا النموذج بين ثناياه أسلوبا لاختبار العلاقة التوازنية طويلة المدى،عن طريق ما يسمى اختبار الحدود bounds test، ومن مزاياه انه لا يستلزم ان تكون المتغيرات المستقلة متكاملة من نفس الدرجة، وذلك شريطة ان لا تكون من بين المتغيرات المستخدمة متكاملة من الدرجة الثانية، أي انه يمكن تطبيق هذه المنهجية عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر، أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى والدرجة صفر، وأيضا فان نموذج ARDL غير حساس لحجم العينة وملائم للعينات الصغيرة ويعطي متغيرات غير متحيزة، ويعتم اختبار الحدود على احصاءة Wald test، او احصاءة F-statisyic وذلك اختبار معنوية ابطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى، وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.[1]

الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج ARDL

[1]– أدهم محمد البرماوي، **تقييم فعاليات السياسية النقدية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019، ص 200.

للقيام بتنفيذ نموذج ARDL نتبع الخطوات التالية:[1]

- التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة (2)i فهذا يبطل منهجية ARDL .
- تحديد فترات الابطاء الكافية للنموذج وتقديره.
- اختبار صلاحية النموذج عن طريق التأكد من ان البواقي بها ارتباط تسلسلي وتباين الأخطاء غير متجانس.
- اجراء اختبار الحدود bounds test لمعرفة ما اذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.
- اذا النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- استخدام نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس ديناميكية تاثير العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذجARDL

قبل ان نقوم بتطبيق نموذج الدراسة، من الواجب أولا القيام باختبارات استقراريه المتغيرات المكونة للنموذج ، وذلك لتحديد درجة التكامل لكل متغير، وبعدها تحديد مكونات النموذج

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

للقيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ويوجد العديد من هذه الاختبارات لذلك قمنا باختيار اختبارين هما اختبار ديكي فولر المطور ADF وكذلك اختبار فليبس بيرون PP.

اولا: اختبار ديكي فولر ADF

ترتكز اختباراتADF على الفرضية البديلة: H_1: Ø<1 بناء على التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة:[2]

[1]- أدهم محمد البرماوي، **مرجع سابق**، ص201.

[2]– شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011، ص 207.

$$[3] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[4] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \rightarrow i.i.d$$

وتتمثل فرضيات هذا الاختبار كما يلي:

H_0: يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة

H_1: لا يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة مستقرة

يتم رفض الفرض الصفري اذا كانت القيمة المحسوبة لT-statisic اقل من القيمة المجدولة ضمن جداول ديكي فولر عند مستوى معنوية 05%، او عن طريق قيمة p فاذا كانت قيمة p معنوية فانه يتم رفض الفرض الصفري ونقرر بان السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة ومنه فان هذه السلسلة مستقرة، فاذا لم تستقر السلسلة عند المستوى فإننا نأخذ الفرق الأول ونعيد الاختبار الى ان تستقر السلسلة وعند استقرار السلسلة فتلك هي درجة التكامل فمثلا لو ان لدينا سلسلة استقرت عند اخذ الفرق الأول فان هذه السلسلة متكاملة من الدرجة 1.

ثانيا: اختبار فليبس بيرون PP

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة اللامعلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما انه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم اثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي او البسيط، ويقوم هذا الاختبار على أربعة مراحل:[1]

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الاحصائيات المرفقة لها.
- تقدير التباين المسمى بالقصير الاجل.

[1]- شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 212.

– تقدير المعامل الصحيح δ_t^2 والمسمى بالتباين الطويل الاجل، والمستخرج من هيكلة التباينات المشتركة للبواقي النموذج السابق حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{1}(1-\frac{1}{1+t})\frac{1}{n}\sum_{t}^{n} = t + 1e_t\, e_{t-1}$$

من اجل تقدير هذا التباين الطويل الاجل، من الضروري تعريف عدد التاخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

حساب إحصائية فليبس بيرون

$$t^k\emptyset_1 = \sqrt{k}\,\frac{(\emptyset_1 - 1)}{C\emptyset_1} + \frac{n(k-1)C^t\emptyset_1}{\sqrt{k}}$$

يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon

الفرع الثاني: تحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج

يجب تحديد فترات الابطاء المثلى لهذا النموذج وبعدها القيام بتقدير هذا النموذج، نذكرها كما يلي:[1]

أولا: تحديد درجات الابطاء المثلى

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الان سنقوم بتحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج ARDL حسب معيار SC والذي يعد اكثر استعمالا ويعطى بالعلاقة التالية:

$$BIC = Ln\ (\delta^2)\left(\frac{p+q}{T}\right).LnT$$

حيث δ^2 تباين البواقي المحسوب بطريقة المعقولية العظمى أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط كما ان المقدار (p+q) هنا يشير الى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، ويكون الاختيار فيه على أساس اصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق اصغر قيمة.

[1]– شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 254.

ثانيا: تقدير النموذج ARDL

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذجARDL الان سنقوم بتقدير النموذج ويمكننا التعبير عن نموذج ARDL في حالة وجود K متغير مفسر بالمعادلة التالية:[1]

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \ldots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_t + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \ldots + a_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t: حد الخطأ العشوائي، β_0: الحد الثابت، p رتبة المتغير التابع Y ، X_t عدد فترات الابطاء للمتغير، t متغير الزمن،

ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا ب $ARDL_{(p.q1.q2\ldots qk)}$ على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2_{t-i}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{k_{t-i}} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1_{t-1}} + a_3 X_{2_{t-1}} + a_k X_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

- C: الحد الثابت
- Δ: الفرق من الدرجة الأولى
- K: عدد المتغيرات
- P: فترة ابطاء المتغير التابع Y.
- $q_1, q_2 \ldots, q_k$: فترات ابطاء المتغيرات المفسرة X1 ,X2, …,Xk على التوالي.
- $a_1, a_2, \ldots a_k$: معاملات العلاقة طويلة الاجل
- $\beta_1, \beta_2, \ldots \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الاجل
- ε_t: حد الخطأ العشوائي

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال الفرضيتين التاليتين :

- H_0: عدم وجود تكامل مشترك ، علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات
- H_1: وجود تكامل مشترك، علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات

[1]– أدهم محمد البرماوي، **تقييم فعاليات السياسية النقدية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019، ص 202.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ

انه وبعد تقدير النموذج وجب اختبار الحدود لكن قبل ذلك يجب أولا اختبار صلاحية النموذج

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج

لاختبار صلاحية النموذج يجب اثبات ان البواقي غير مرتبطة تسلسليا عن طريق اختبار LM TEST، وكذلك اثبات ان تباين الأخطاء متجانس عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test:

1- اختبار LM TEST

يقترح Godfrey 1979 النموذج التالي:[1]

$$\Phi(L)W_t = \Theta(L)\varepsilon_t$$

مع:

$$\Phi(L) = (1-\Phi_1 L-\Phi_2 L^2-\dots\dots-\Phi_p L^P-\Phi_{p+1}L^{P+1}-\dots\dots-\Phi_{p-p}L^{P-P})$$
$$\Theta(L) = (1-\Theta_1 L-\Theta_2 L^2-\dots\dots-\Theta_q L^q-\Theta_{q+1}L^{q+1}-\dots\dots-\Theta_{q+q}L^{q+q})$$

حيث W_t السلسلة مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة d على السلسلة Y [2]

وتكون المعالم Θ_{q+j}،Φ_{p+i} في البداية مساوية للصفر حيث j=1 ,2,….q و i=1,2,….,p ثم نقدر النموذج المقترح بالطريقة المعتادة، ومن ثم فان الانحرافات المعيارية للمقدرات المضافة سوف تبين ما اذا كانت المعالم المضافة تحتلف عن الصفر ام لا، كما يمكن استخدام اختبار LM المقترح من طرف Grodfley والذي يعتمد على المشتقات اللوغارتمية لدالة المعقولية بالنسبة للمعالم المضافة والمقيمة عند المعالم المقدرة في ظل الفرضية H_0 والقائلة بان النموذج الأصلي هو الصحيح.

2- اختبار Heteroskedasticity Test:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج وتكون خطواته كالتالي: [3]

تقدير النموذج العام $Y=XB+\varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي (ε_t^2)

تقدير المعادلة التالية:

[1]- أدهم محمد البرماوي، **مرجع سابق**، ص 211.

[2] -Régis bouronnais, **Econométrie**, dond, editio, 10, 2018, p 155.

[3] - **Ibid**, p159.

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2، ونفقد في هذه الحالة q من المشاهدات.

- فرضية ثبات التباين H_0 التي يجب اختبارها هنا هي:

$$H_0 : \Theta_0 = \Theta_1 = \ldots = \Theta_P = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q\times R^2)$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية q، اذا كان LM اكبر من القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية α فاننا نرفض فرض العدم H_0 أي اذا كان هناك على الأقل معامل واحد من المعاملات يختلف عن الصفر فان التباين للاخطاء العشوائية غير متجانس.

اذا تم الوصول الى وجود ان البواقي بها ارتباط تسلسلي او تباين الأخطاء غير متجانس فاننا نذهب الى مرحلة التصحيح عن طريق إضافة فترات الابطاء او عن طريق استخدام HAC

3- اختبار استقرار النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي الراجعة او المعاودة، او المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة او المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال، لانهم يوضحون امرين هامين لاثبات وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الاختبارات نجدها مصاحبة لنموذج ARDL.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05% وهذا يعني ان المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة.[1]

الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test

هناك نوعين كمن اختبار الحدود وهما إختبار الحدود F bounds test و إختبار الحدود T bounds test سيتم ذكرهما كما يلي:[2]

[1]- أدهم محمد البرماوي، **مرجع سابق**، ص 216.

[2]- نفس ال**مرجع** ، ص 212.

1-اختبار الحدود F bounds test

يعتمد هذا الاختبار على اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبارf) وبعدها نقوم بمقارنة هذه الإحصائية بالقيمة الحرجة المناظرة المحسوبة في Pesaran et al 2001 ونظرا لان اختبار f له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين لاحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الاصلية او في مستواها بمعنى انها متكاملة من الدرجة صفر I(0)، اما قيمة الحد الأعلى وتفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى انها متكاملة من الدرجة واحد صحيح أي I(1) حيث:

- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم الذي يدل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض الفرض العدم ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.
- اما اذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى ستكون النتائج غير محددة ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان خناك علاقة تكامل مشترك من عدمه.

2-اختبار الحدود T bounds test

لا يمكننا استخدام هذا الاختبار الا بعد اثبات ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لان هذا الاختبار يثبت مدى منطقية علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ويعتمد على نفس فرضيات اختبار الحدود F ففيه يتم مقارنة T المحسوبة مع الحدود الأدنى والعليا فاذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض فرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك منطقية واذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فننا نفشل في رفض الفرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك غير منطقية

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

تم تقديم ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، في أوائل الثمانينيات، من قبل Hendry← على وجه الخصوص تتيح هذه النماذج الديناميكية دمج التغيرات قصيرة الاجل والطويلة الاجل الى المتغيرات، بحيث يدرس الحالة التي يكون بين X_t و Y_t تكامل مشترك حيث CI(1.1) X_t , Y_t و $(\beta,-1)$،

نضع $\beta = -\alpha_1/\alpha_2$ شعاع التكامل المشترك أي $I(0)$ $\beta X_t - Y_t$، في هذا النوع من النمذجة مون السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكلة التقدير، المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون ان السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك)، ان استعمال الانحدار المباشر ل Y_t و X_t يعتبر غير ممكن باعتبار ان العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين

يكمن المشكل الأساسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن $\blacktriangledown X_t$ β_1 والنموذج الديناميكي الحركي $\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ليكن:

$$\underset{I(0)}{\blacktriangledown Y_t} = \beta_1 \underset{I(0)}{\blacktriangledown X_t} + \beta_2 \underset{I(0)}{(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})}$$

إضافة الى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصيرة المدى،

المعامل $\beta 2$ الذي ينبغي ان يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى.[1]

[1]- شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 291.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

يتم في هذا المبحث صياغة وتقدير النموذج القياسي وتحليله بالاعتماد على برنامج Eviews 10، بحيث سنقوم في هذا المبحث بصياغة النموذج، وبعهده بعرض نتائج الدراسة والقيام بالاختبارات الإحصائية والقياسية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير سيتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي

ان اهم مرحلة في مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة صياغة هذا النموذج، حتى يتسنى لنا تقديره ودراسته، حيث قمنا باعتبار ان الانفتاح التجاري (OP) كمتغير مستقل مقاسا بالنسبة المئوية لمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي، اما المتغير الثاني فهو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي يعتبر كمتغير تابع مقاسا بالنسبة المئوية لصافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحصة من اجمالي الناتج المحلي، اما فيما يخص فترة الدراسة فهي تغطي الفترة (1986-2020).

الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج

يمكن التعبير رياضيا للنموذج بالشكل المعادلة التالية:

$$FDI = f(OP)$$

من اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام النموذج القياسي.

الفرع الثاني: الشكل القياسي للنموذج

من اجل دراسة الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي وسيتم التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 OP_1 + \varepsilon_t$$

حيث:

β_0 ، β_1: تمثل معلمات النموذج المقدر.

ε_t: تمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم تدرج في النموذج.

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره

يشمل هذا المطلب الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL وتحديد درجات الابطاء الفرع الثالث: إختبارات صلاحية وإستقرار النموذج المقدر.

الفرع الأول: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من اجل تحديد درجات ابطاء السلاسل الزمنية سنقوم بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج عن اختبارات جذر الوحدة ولتطبيق ذلك يجب القيام باختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون كما يلي:

سنحاول معالجة إشكالية استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة الاستقرار للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر وفليبس بيرون والذي يكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلسلة في النماذج الثلاثة.

1- اختبارات الاستقرارية عند المستوى.

سنحاول في هذا الجزء أجراء اختبارات الاستقرارية لديكي فولر وفليبس سبيرون عند المستوى، نتائج هذه الاختبارات مبينة في الملحق رقم 02 والملحق رقم 03، ويمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): نتائج اختبارات الاستقرارية عند المستوى

عند المستوى		اختبار ADF		اختبار PP	
		OP	FDI	OP	FDI
وجود قاطع فقط	t-statistic	-1.833666	-2.611732	-1.861580	-2.426353
	prob	0.3585	0.1005	0.3457	0.1423
وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	-0.544290	-2.760245	-0.162387	-2.690362
	prob	0.9761	0.2208	0.9914	0.2465
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	0.031802	-1.435529	0.003867	-1.255036
	prob	0.6861	0.1384	0.6770	0.1885

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم prob في النماذج الثلاثة اكبر من مستوى معنوية 05% وذلك في اختبار ديكي فولر وكذلك فليبس بيرون، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى.

2- اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول

نظرا لعدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى فانه يتوجب القيام بعملية الاختبار عند الفرق الأول مبينة في الملحق رقم 04 والملحق رقم 05، وهذا ما يتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): نتائج اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول

عند الفرق الأول		اختبار ADF		اختبار PP	
		OP	FDI	OP	FDI
وجود قاطع فقط	t-statistic	4.834549-	7.688056-	4.863009-	8.893302-
	Prob	0.0004	0.0000	0.0004	0.0000
وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	5.739841-	6.174319-	6.197941-	9.851514-
	Prob	0.0002	0.0001	0.0001	0.0000
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	4.881034-	7.787538-	4.907361-	8.920430-
	Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم prob في النماذج الثلاثة لدى اختبار ديكي فولر وكذلك فليبس بيرون اقل من مستوى معنوية 05% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وبما أنها استقرت عند الفرق الأول فان درجات التكامل هي 1.1 ومن هنا يمكننا استخدام نموذج ARDL لتحقق هذا الشرط.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج ARDL وتحديد درجات الابطاء

يمكن تحديد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي من خلال القيام بعملية التقدير وفق اختبار شوارتز (SIC)، ونتائج التقدير النموذج الموضحة في الملحق رقم (2)، توضح ان درجة ابطاء المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI هي درجة واحدة أي p=1، وبالنسبة للمتغير المستقل الانفتاح التجاري OP فهي درجة واحدة أيضا أي أن q=1 ومنه النموذج المستخدم هو ARDL(1.1)

ويتم التأكد من أن فترات إبطاء المتغيرات الداخلة في النموذج هي الأفضل وأن النموذج ARDL(1.1) هو الأفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تحديد نموذج ARDL الأمثل

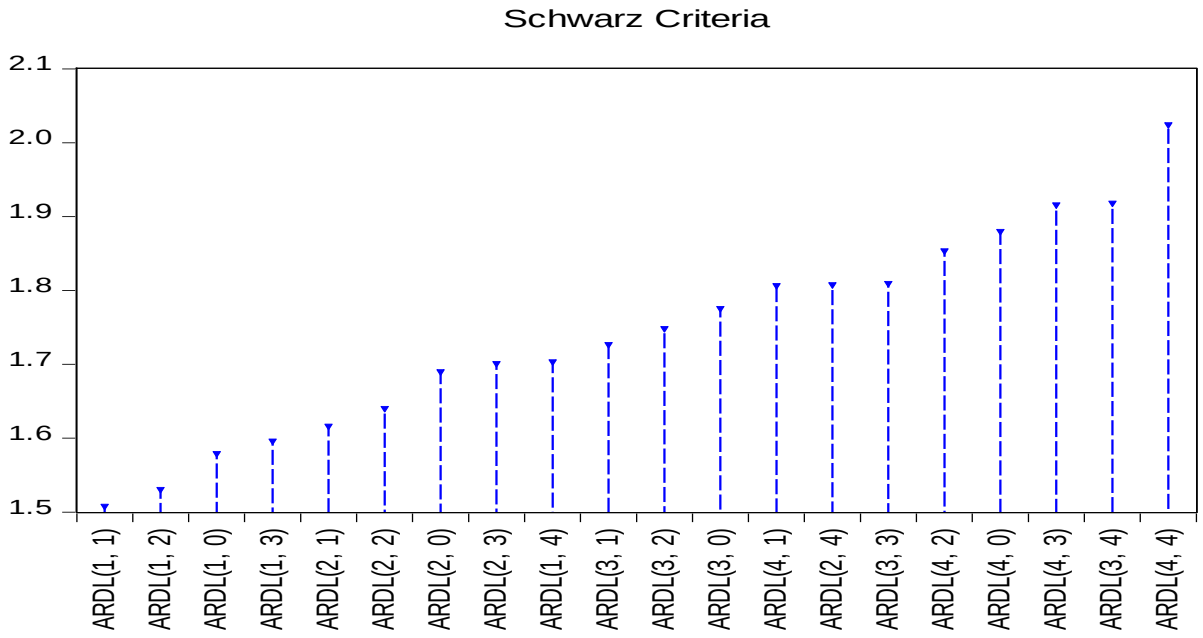

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يوضح الشكل السابق أفضل عشرون نموذجا حسب معيار (SIC) تم تقديرها، وأن النموذج ARDL(1.1) هو الأفضل حيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار.

الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية وإستقرار النموذج المقدر

يجب في هذه المرحلة وقبل مرحلة اختبار الحدود التأكد من سلامة النموذج المقدر، من خلال القيام بسلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين:

أولا: إختبارات التشخيص للنماذج المقدرة

يتم إجراء مجموعة من الإختبارات التشخصية لفحص سلسلة البواقي في النموذج المقدر، كما يلي:

- إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يتم اختبار الارتباط الذاتي للبواقي من خلال اختبار LM test وذلك لاثبات عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي وذلك من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 09:

الجدول رقم (2-3): نتائج اختبار LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.434298	Prob. F(1,29)	0.2408
Obs*R-squared	1.602342	Prob. Chi-Square(1)	0.2056

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob اكبر من 05% ومنه فلا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في النموذج المقدر.

- إختبار تجانس تباينات البواقي

يتم الكشف عن تجانس تباينات البواقي عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test وذلك من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 09:

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.156271	Prob. F(3,30)	0.3427
Obs*R-squared	3.523867	Prob. Chi-Square(3)	0.3177
Scaled explained SS	6.250384	Prob. Chi-Square(3)	0.1000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob هي قيمة كبيرة اكبر من 05% ومنه فان تباين الأخطاء متجانس.

ثانيا: اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

يتم التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (08): نتائج إختبار CUSUM وCUSUM of Squares

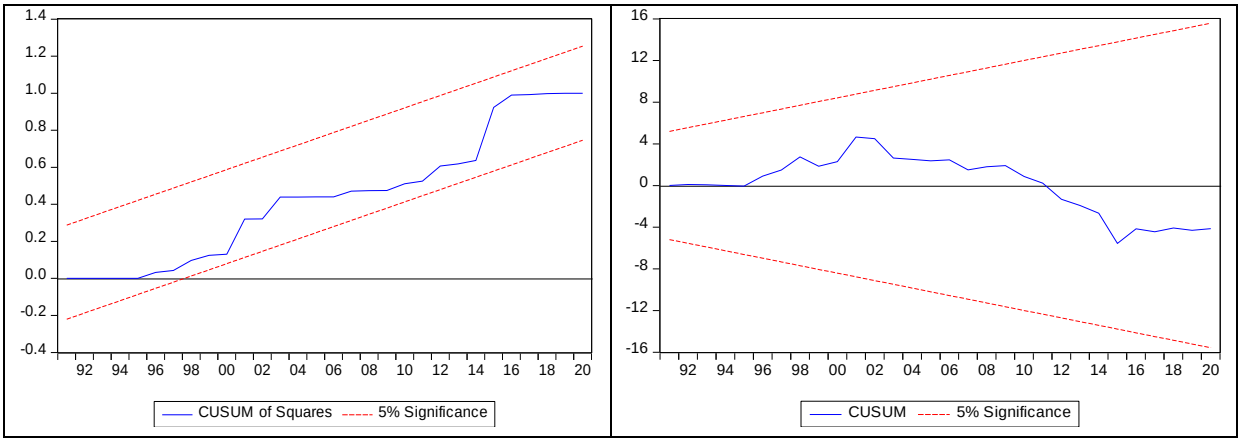

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بين الشكل السابق أن التمثيلات البيانية لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، هي عبارة خطوط وسطية تقع داخل الحدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إستقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك إستقرار هيكلي للنموذج المقدر على طول فترة الدراسة.

اذن وبعد هذه الاختبارات والتي من خلالها قمنا بتحديد مكونات النموذج وتحديد درجات الابطاء وكذلك أثبتنا انه لا وجود لمشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وان تباين الأخطاء متجانس، وأيضا التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، يمكن القول ان نموذج ARDL(1.1) يستوفي شروط الاستقرار والصلاحية، اذن فإننا نستطيع المرور للمرحلة التالية والمتمثلة في اختبار الحدود.

المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد القيام بتقدير النموذج وعملية اختيار النموذج الافضل وبعهدها القيام باختبار مدى صلاحية حيث تم التوصل ان عذا النموذج صالح للتقدير لذلك سنقوم الان باختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: نتائج إختبار الحدود

يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه من خلال اختبار F-Bounds Test كما هو موضح في الجدول ادناه وهي مبينة في الملحق رقم 08

الجدول رقم (2−5): نتيجة اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.489912	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نجد ان قيمة F-statistic اكبر من كل الحدود العليا عند مستوى معنوية 2.5% ، 5% و 10% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد اثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وجب تفسير معامل تصحيح الخطأ لتقدير سرعة تصحيح الأخطاء من الاجل القصير الى الاجل الطويل وتقدير سرعة التصحيح من خلال اختبار ARDL Error Correction Regression كما في الجدول التالي مبينة في الملحق رقم 07:

الجدول رقم (2−6): نتائج اختبار ARDL Error Correction Regression

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/11/22 Time: 01:56
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	-0.011684	0.015817	-0.738666	0.4659
CointEq(-1)*	-0.638795	0.152407	-4.191386	0.0002

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

وفقا لنموذج تصحيح الخطأ يتضح ان حد تصحيح الخطأ في النموذج سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى معنوية 01% وهذا ما يعني أن عملية تتم فعلا، وقد بلغ حد تصحيح الخطأ في النموذج ما قيمته 0.638795− وهو معنوي احصائيا، وهذا يعني ان نسبة 63.87% من أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة، وعلى هذا فان العودة للتوازن عند حدوث اختلال عن العلاقة طويلة الاجل تستغرق ما مقداره سنة وستة اشهر تقريبا، اما فيما يخص العلاقة قصيرة الاجل فنلاحظ ان قيمة Prob غير معنوية احصائيا وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير.

الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا التقدير وهي مبينة في الملحق رقم 08:

الجدول رقم(2−7): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.041866	0.011189	3.741667	0.0008
C	-1.608943	0.650611	-2.472973	0.0193

EC = FDI - (0.0419*OP -1.6089)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، حيث كانت قيمة معامل الانفتاح التجاري في حدود 0.041866 وهذا عند مستوى معنوية إحصائية عالية 1%؛ وهذا ما يدل على انه كلما ارتفعت قيمت الانفتاح التجاري بنسبة 01% فان قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ترتفع بنسبة 0.04%، وهذه نسبية ضعيفة جدا، وهذا راجع على اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات ووجود عجز في الميزان التجاري لوجود استيراد لمعظم الحاجيات خلال فترة الدراسة اما التصدير معضمة محروقات.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2020، بحيث قمنا بدراسة تطورات الصادرات والواردات كمؤشرات لمتغير الانفتاح التجاري، بحيث لاحظنا وجود تذبذب مستمر للانفتاح التجاري على طول فترة الدراسة، وقمنا بدراسة تطورات صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمؤشر للاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث لاحظنا وجود تذبذبات بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة، وهذا راجع لسياسات المتبعة من طرف الدولة.

وقمنا باستخدام نموذج الانحدار الذات للفجوات المبطئة ARDL، لدراسة أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل.

ولقد أظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالانفتاح التجاري على المدى الطويل ، بحيث أن كل تغير في الانفتاح التجاري يصاحبه تغير في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا وفقا للعلاقة الطردية بينهما، بينما في المدى القصير فوصلنا الى نتيجة عدم وجود علاقة في المدى القصير بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

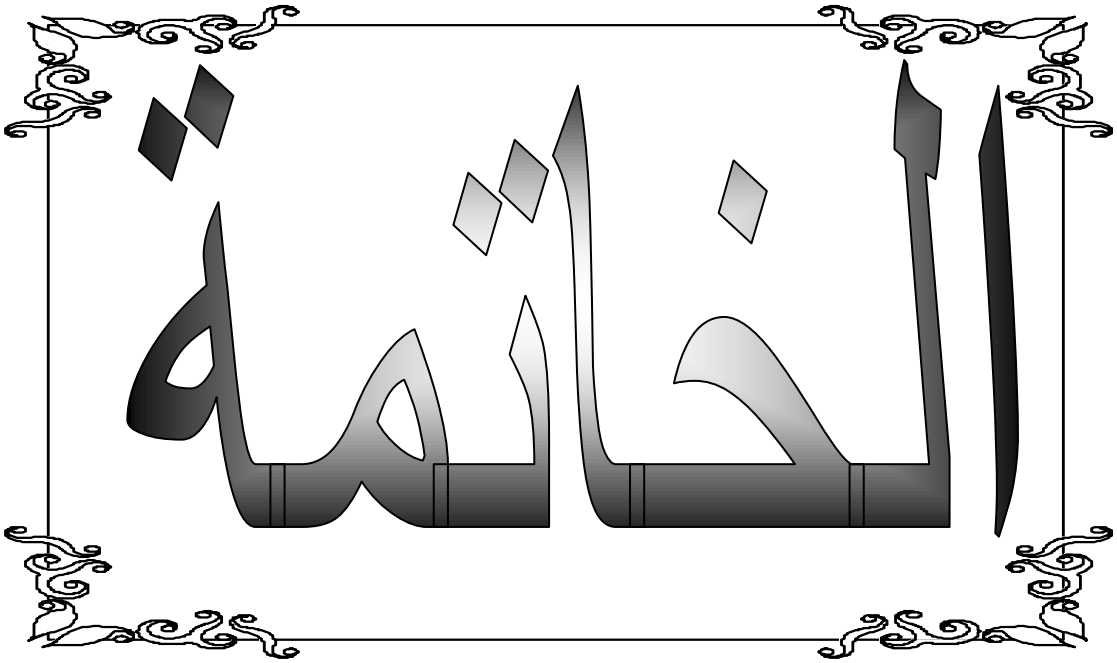
الخاتمة

ان الغرض من هذه الدراسة هو توضيح أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986–2020 حيث حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وهذا ما تم تناوله في الفصل الأول، اما في الفصل الثاني فقد حاولنا بالقيام بالدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1986–2020، وذلك باستخدام نموذج ARDL.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

1- الفرضية الأساسية

إن الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الانفتاح التجاري يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثير إيجابي فكلما تغير الانفتاح التجاري تغير معه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- الفرضيات الفرعية

- إن الفرضية التي تنص على انه توجد علاقة في الاجل القصير بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهي فرضية خاطئة بينت نتائج الدراسة انه لا توجد علاقة في الاجل القصير بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- إن الفرضية التي تنص على انه توجد علاقة في الاجل الطويل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- إن الفرضية التي تنص على انه هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية

- وجود أهمية بالغة للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ولهما دور كبير في تطور الاقتصاديات العالمية.

- الانفتاح التجاري هو مجموعة السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف الى الاعتماد على تحرر قنوات التجارة الخارجية بجميع أنواعها.

- للانفتاح التجاري أهمية كبيرة سواء على استراتيجية الاستيراد والتصدير او على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما.

- من اهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري هو مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

- الاستثمار الأجنبي المباشر فهو هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية، أموال منقولة ذات ربح أو امتلاك عمارات تعطي ريعا، أو قصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي.

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية وتوسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.

- دوافع المستثمر الأجنبي فهو اختراق أسواق جديدة من اجل تحقيق اقصى ربح ممكن.

- دوافع الدولة المضيفة هو الاستفادة من خبرات والتطور التكنلوجي للعالم الخارجي.

- جل الدراسات السابقة اثبتت وجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: نتائج الدراسة القياسية

- نتائج اختبارات جذر الوحدة تبين ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند اخذ الفرق الأول.

- نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى للنموذج تبين ان فترة التأخير المثلى للنموذج ARDL هي فترة ابطاء واحدة أي اتباع نموذج $ARDL_{1.1}$.

– نتائج اختبارات الاستقرار والصلاحية توضح ان نموذج ARDL مستقر هيكليا، وان أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، بالإضافة الى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.

– أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة.

– لا يوجد تأثير للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدي القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.

– تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

– هناك علاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل وهي علاقة طردية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ان كل هذه النتائج ان دلت على شيء فهو تأثير للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم التوصل اليه في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كانت على المستوى المحلي او العربي او حتى الأجنبي، غير انه في الجزائر فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالانفتاح التجاري بنسبة قليلة جدا، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري عكس بعض الدول المتطورة.

رابعا: اقتراحات الدراسة

بعد عرض النتائج المتوصل اليها تم اقتراح ما يلي:

– العمل على تنويع الصادرات من خلال إعطاء تسهيلات جمركية وإلغاء العراقيل على التصدير.

– العمل على تشجيع الإنتاج الوطني من اجل التقليل من تكلفة الواردات.

– محاولة توازن ميزان المدفوعات.

– تحسين المناخ الاستثماري خاصة في المجال الصناعي لجذب المستثمرين الأجانب للاستفادة من خبراتهم ودخول الأسواق العالمية بالمنتجات التي ينتجونها داخل الوطن.

خامسا: افاق الدراسة

بعد عرض النتائج المتحصل عليها وتقديم بعض الاقتراحات نتجت لنا عدة مواضيع ذات علاقة بهذه الدراسة ارتأينا ان تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، نذكر منها:

دراسة قياسية للانفتاح التجاري وعلاقته بين بعض المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي، نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، وغير ذلك من متغيرات اقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007.

2- احمد العدلي اشرف، **التجارة الدولية**، شركة رؤية، مصر، 2006.

3- أسامة لوهابي، محمد صالح القريشي، **دور السياسات التحرير التجارة الدولية في تفعيل المالية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2012.

4- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005.

5- جويدان الجمل جمال، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013.

6- جويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2011.

7- حريري عبد الغني، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.

8- سليمان عمر محمد، **النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضع**، الطبعة الأولى، الأكاديميون ، عمان – الأردن، 2010.

9- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011.

10- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

11- عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، **التبادل التجاري- الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م.

13- عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

14- محمد صالح القريش ي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

15- مد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس :الأردن، 2015.

2- المذكرات والرسائل

1- أدهم محمد البرماوي، **تقييم فعاليات السياسية النقدية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019.

2- أدهم محمد البرماوي، **تقييم فعاليات السياسية النقدية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019.

3- سعدي عبد الصمد، **اثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر.

4- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، 2011.

5- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تلمسان، 2011/2010.

3- المجلات والملتقيات

1- حمه عمير، **العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عباس الغرور خنشلة 2021.

2- عياد هيشام، **العلاقة السببية من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 2018 - 1970 السببية في ميدان الترددات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، المركز الجامعي بمغنية -تلمسان، 2020.

3- موفق أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البيئة الاقتصادية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 8، 2010.

4- نور الهدى بوحتيم. مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال(1990-2017)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة قسنطينة، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Régis bouronnais, **Econométrie**, dond, editio, 10, 2018.

الملاحق

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة.

السنوات	مؤشر الانفتاح التجاري: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي): OP	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي): FDI
1986	36,03	0,008347
1987	32,68	0,005561
1988	38,11	0,022032
1989	47,15	0,021734
1990	48,38	0,000540
1991	52,72	0,025459
1992	49,19	0,062496
1993	44,92	0,000002
1994	48,58	0,000002
1995	55,19	0,000002
1996	53,71	0,575183
1997	52,24	0,539670
1998	45,09	1,258826
1999	50,93	0,599499
2000	62,86	0,511221
2001	58,71	2,033266
2002	61,13	1,876239
2003	62,12	0,939901
2004	65,70	1,036824
2005	71,28	1,120174
2006	70,73	1,573137
2007	71,94	1,249647
2008	76,68	1,543039
2009	71,32	2,001975
2010	69,87	1,426964
2011	67,47	1,285535
2012	65,40	0,717693
2013	63,61	0,806601
2014	62,41	0,702589
2015	59,70	-0,324012
2016	55,93	1,023696
2017	55,32	0,723260
2018	58,07	0,838207
2019	51,84	0,804111
2020	45,84	0,776992

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2022/03/03، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

الملحق رقم (2): إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.833666	0.3585
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.544290	0.9761
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.031802	0.6861
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test stat stic		-2.611732	0.1005
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Co stant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.760245	0.2208
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.435529	0.13 4
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (3): إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (PP)

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.861580	0.3457
Test □ritical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidt : 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.162387	0.9914
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.003867	0.6770
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.426353	0.1423
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.6903 2	0.2465
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.255036	0.1885
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (4): إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.834549	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.73984	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.881034	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test s atistic		-7.688056	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogeno s: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.174319	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.787538	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (5): إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار (PP)

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.863009	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.197941	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.907361	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.893302	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.851514	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.920430	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 04/10/22 Time: 23:33
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.361205	0.158465	2.279403	0.0299
OP	-0.011684	0.017256	-0.677066	0.5036
OP(-1)	0.038428	0.016416	2.340803	0.0261
C	-1.027786	0.502822	-2.044035	0.0498

R-squared	0.602961	Mean dependent var	0.758178
Adjusted R-squared	0.563257	S.D. dependent var	0.640990
S.E. of regression	0.423608	Akaike info criterion	1.230114
Sum squared resid	5.383310	Schwarz criterion	1.409686
Log likelihood	-16.91194	Hannan-Quinn criter.	1.291353
F-statistic	15.18642	Durbin-Watson stat	1.765057
Prob(F-statistic)	0.000003		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (7): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/11/22 Time: 01:56
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	-0.011684	0.015817	-0.738666	0.4659
CointEq(-1)*	-0.638795	0.152407	-4.191386	0.0002

R-squared	0.387516	Mean dependent var	0.022607
Adjusted R-squared	0.368376	S.D. dependent var	0.516084
S.E. of regression	0.410157	Akaike info criterion	1.112467
Sum squared resid	5.383310	Schwarz criterion	1.202253
Log likelihood	-16.91194	Hannan-Quinn criter.	1.143087
Durbin-Watson stat	1.765057		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.489912	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

الملحق رقم (8): العلاقة طويلة الاجل وإختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/11/22 Time: 01:41
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.027786	0.502822	-2.044035	0.0498
FDI(-1)*	-0.638795	0.158465	-4.031156	0.0004
OP(-1)	0.026744	0.010012	2.671257	0.0121
D(OP)	-0.011684	0.017256	-0.677066	0.5036

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.041866	0.011189	3.741667	0.0008
C	-1.608943	0.650611	-2.472973	0.0193

EC = FDI - (0.0419*OP -1.6089)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.489912	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	34	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الملحق رقم 09: نتائج اختبارات صلاحية النموذج المقدر

أولا: اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.156271	Prob. F(3,30)	0.3427
Obs*R-squared	3.523867	Prob. Chi-Square(3)	0.3177
Scaled explained SS	6.250384	Prob. Chi-Square(3)	0.1000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/22 Time: 23:41
Sample: 1987 2020
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.150808	0.404349	-0.372965	0.7118
FDI(-1)	-0.081491	0.127431	-0.639493	0.5274
OP	-0.017359	0.013877	-1.250926	0.2206
OP(-1)	0.023925	0.013201	1.812321	0.0800

R-squared	0.103643	Mean dependent var	0.158333
Adjusted R-squared	0.014007	S.D. dependent var	0.343059
S.E. of regression	0.340648	Akaike info criterion	0.794198
Sum squared resid	3.481235	Schwarz criterion	0.973770
Log likelihood	-9.501362	Hannan-Quinn criter.	0.855437
F-statistic	1.156271	Durbin-Watson stat	1.701162
Prob(F-statistic)	0.342669		

ثانيا: اختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.354042	Prob. F(2,28)	0.2746
Obs*R-squared	2.998392	Prob. Chi-Square(2)	0.2233

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/08/22 Time: 23:46
Sample: 1987 2020
Included observations: 34
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.414595	0.306260	-1.353736	0.1866
OP	-0.005389	0.017500	-0.307949	0.7604
OP(-1)	0.020925	0.020685	1.011636	0.3204
C	-0.577977	0.630138	-0.917223	0.3669
RESID(-1)	0.515724	0.349441	1.475855	0.1511
RESID(-2)	0.227772	0.202845	1.122890	0.2710

R-squared	0.088188	Mean dependent var	3.42E-16
Adjusted R-squared	-0.074636	S.D. dependent var	0.403894
S.E. of regression	0.418696	Akaike info criterion	1.255440
Sum squared resid	4.908567	Schwarz criterion	1.524798
Log likelihood	-15.34248	Hannan-Quinn criter.	1.347299
F-statistic	0.541617	Durbin-Watson stat	2.053619
Prob(F-statistic)	0.743107		